الأمم المتحدة A/C.1/53/PV.6

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٦
الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه . . . . . (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البنود من ٦٣ إلى ٧٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد فدريكير (كندا) (تكلم بالفرنسية): إسمحوا لي أولا أن أهنئكم، يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعم كندا الكامل لكم وأنتم تضطلعون بالمهام الجسيمة التي تنتظركم.

لقد كانت سنة ١٩٩٨ سنة هامة في مجال الأمن الدولي.

وقد شهدنا اختبارا عميقا لقوة نظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وقد شهدنا اتخاذ خطوات هامة قدما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. وقد أصبح واضحا لنا أكثر من أي وقت مضى أن المجتمع الدولي لا بد له من الدفاع دوما عن نجاحاته التاريخية وهو يسعى إلى توسيع آفاقه المستقبلية.

إن منطلق كندا إزاء عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل هو الحفاظ على المعاهدات العالمية الثلاث والدفاع عنها وتعزيز تنفيذها، والمعاهدات هي، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية. وهذه الصكوك الأساسية تكملها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفي لاهاي، تعمل المنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية على كفالة تنفيذ المعاهدة. ونحن نشيد بهذه الجهود المكثفة. وفي جنيف، تمشيا مع اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية، تجري مفاوضات لبناء الثقة. وتحتاج الاتفاقية إلى أن تتسم بالمزيد من القوة، ويكمن الحل في تزويدها ببروتوكول فعال للامتثال. وبغية بلوغ ذلك الهدف، تؤيد كندا المبادرة الاسترالية الرامية إلى إعطاء دافع سياسي لتلك المفاوضات. وإذا كان المجتمع الدولي منشغلا حقا بمسألة الأسلحة البيولوجية - ونحن نعتقد أنه يجب أن يكون كذلك - فقد أزف الوقت لإعطاء تلك المفاوضات طاقة جديدة وأولوية أكبر حتى يتسنى لنا إبرام بروتوكول فعال قريبا.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86093
9886093

ويدفعنا هذا إلى تناول معاهدة عدم الانتشار. ومن المفيد أن نشير إلى ما حققه المجتمع الدولي بتلك المعاهدة. فقد دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ في عام ١٩٧٠ ومددت إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. وترحب كندا بحرارة بانضمام البرازيل إلى المعاهدة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وهناك الآن ١٨٧ دولة طرفا فيها، وهو ما يربو على عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجميع دول المجتمع الدولي عدا أربع دول. وهي أفضل أداة يمكننا الحصول عليها للاضطلاع بمهمة عسيرة للغاية. ومعاهدة عدم الانتشار هي الأساس القانوني الذي أنشأه المجتمع الدولي ليبني عليه نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وهي المعاهدة الدولية الوحيدة التي تلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية، سياسيا وقانونيا، بتحقيق نزع السلاح النووي. وهي المعاهدة الوحيدة التي تحرم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل بنشاط على تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في معاهدة عدم الانتشار النووي.

إن حيوية معاهدة عدم الانتشار تتوقف جزئيا على نجاح العملية التحضيرية الجديدة لمؤتمرات استعراض المعاهدة في المستقبل. وفي مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، اتفقت الدول الأطراف على أن تكون العملية مختلفة، وعلى تعزيز مصداقيتها، وعلى أن تتابع جميع الجوانب الموضوعية لاتفاقات عام ١٩٩٥. وتشارك كندا بنشاط في الجهود الرامية إلى كفالة تلك الحصيلة. ويعني ذلك أن اجتماعات اللجنة التحضيرية يجب أن تتمكن من وضع توصيات بشأن المسائل الموضوعية للنظر فيها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرى أيضا أن أية دورة للجنة التحضيرية يجب أن تمكننا من تناول المسائل الموضوعية ذات الصلة بالمعاهدة. ولا يجب أن ننتظر حتى عام ٢٠٠٠ للإعراب عن آراء توافقية بشأن المسائل الرئيسية ذات الأهمية الملحة للدول الأطراف. وفي اجتماع عام ١٩٩٨ للجنة التحضيرية، اتضح أنه، في حين أن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي وافقت على هذا النهج، هناك دول لم توافق. والحاجة إلى عملية أكثر دينامية وأكثر مبعثا على الاطمئنان في اللجنة التحضيرية للمعاهدة تبدو ماسة الآن بصفة خاصة. ونحن نحث الدول القليلة التي كانت أكثر حذرا أو انتقائية على إعادة النظر في عواقب ترددها وأن تعمل على دعم مصداقية النظام وحيويته. إن لجميع الدول مصلحة في هذا النهج العملي ويمكنها أن تستفيد منه.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تبذل بوضوح جهود لتنفيذ التزامات معاهدة عدم الانتشار. ومن الضروري وجود عملية نشطة لمعاهدات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (ستارت) من أجل نزع السلاح النووي. وقد دخلت معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (ستارت الأولى) حيز النفاذ في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وقد أبلغنا بأن تنفيذها يسبق المواعيد المحددة له. والقذائف التسيارية يجري تفكيكها، وتجري إزالة المواد الانشطارية من الرؤوس الحربية. ونحن نواصل الإشادة بذلك. فهذا هو نزع السلاح النووي الفعلي. كذلك نقر بأنه قد تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الموازية في إطار العملية، بما فيها الاتفاقات التي أبرمت في آخر مؤتمر قمة بين الولايات المتحدة وروسيا، حيث بدأ بالفعل تنفيذ بعض عناصر ذلك الاجتماع. ونحن نرحب بذلك أيضا.

إلا أن عملية ستارت تشهد جمودا حاليا للأسف. وعلينا أن نحركها. فالتصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) وتنفيذها أمر ضروري لتعزيز الأمن الدولي. ومنذ أن وقعت روسيا والولايات المتحدة على ستارت الثانية في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، لا نزال ننتظر أن تتم المصادقة عليها وتدخل حيز النفاذ. وفي العام الماضي، رحبنا مرة أخرى بمصادقة الولايات المتحدة وطلبنا إلى روسيا أن تحذو حذوها. وليس هذا من قبيل التشجيع بالكلام الرنان، فكندا لها مصلحة أمنية أساسية وواضحة في أن يتم التصديق على المعاهدة وتنفيذها، كما لها مصلحة في استمرار عملية ستارت. وفي عام ١٩٩٨، دعونا مرة أخرى إلى تكملة عملية التصديق على معاهدة ستارت الثانية.

إن البدء السلس والعاجل للمفاوضات بشأن معاهدة ستارت الثالثة ضروري أيضا لتعزيز عملية نزع السلاح النووي. إن خفض عدد الأسلحة النووية والرؤوس الحربية النووية التي تملكها وتنشرها الولايات المتحدة وروسيا يؤدي إلى أكثر من زيادة ثقة هاتين الدولتين بأمنهما. فهو يساعد أيضا في طمأنة الدول في جميع المناطق على

أمنها وعلى حيوية النظام الأمني الدولي. وهذا بدوره أمر مفضي إلى إحراز تقدم في طائفة من المسائل الأمنية الأخرى. وللمساعدة في إعادة تنشيط عملية نزع السلاح النووي الجارية، ندعو الولايات المتحدة وروسيا إلى تنفيذ جميع التعهدات التي اتفقتا عليها بالفعل فيما بينهما، بما في ذلك خاصة المفاوضات بشأن ستارت الثالثة.

كذلك من الواضح أن الدول النووية الثلاث الأخرى، في سعيها المنتظم والتدريجي للالتزام بتعهداتها الملزمة قانونا بتحقيق نزع السلاح النووي، يمكنها وينبغي لها أن تنضم إلى عملية ستارت في المستقبل القريب. وكجزء من ذلك الجهد، نرى أن المناقشات الأولية لهذه الغاية من شأنها أن تقوي الثقة الدولية بالنظام الأمني الدولي.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحظر القيام بتجارب التفجير النووي في جميع الأوقات. والمعاهدة التي أبرمت في عام ١٩٩٦ حظيت إلى الآن بتوقيع ١٥٠ دولة صادقت عليها ٢١ دولة منها. وقد وافق مجلس العموم في كندا على تشريع كندا المحلي، ونأمل أن نتمكن قريبا من إيداع صك تصديقنا. ونحن نرحب بالعمل الجاري في فيينا لجعل نظام التحقق جاهزا للعمل تماما بمجرد دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونحن نتطلع قدما إلى عقد مؤتمر سياسي في خريف عام ١٩٩٩، كما دعت المادة الرابعة عشرة من معاهدة حظر التجارب، مساهمة في عملية جارية لتعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. إن المعاهدة تنص صراحة على أن ينظر المؤتمر السياسي في اتخاذ تدابير تتماشى مع القانون الدولي للاسراع بعملية التصديق بغية تيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. ونحن نتطلع قدما إلى المشاركة الكاملة في ذلك المؤتمر لكفالة تحقيق أهدافه.

وفي عام ١٩٩٨، وافق مؤتمر نزع السلاح أخيرا على بدء التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وقد كانت المعاهدة هدفا لكندا لما يربو على ٤٠ سنة. ونحن نأمل أملا قويا أن تؤدي تلك المفاوضات إلى إبرام معاهدة في وقت مبكر تعزز كلا من هدفي عدم الانتشار ونزع السلاح. وسنعمل على نحو مكثف مع جميع البلدان المعنية لإبرام تلك المعاهدة. وندرك وجود حاجة إلى الكثير من التفكير بغية إجراء المفاوضات على نحو فعال. وكندا على ثقة من أن المجتمع الدولي سيكون مستعدا لتناول المسائل الموضوعية عندما يستأنف مؤتمر نزع السلاح الانعقاد في العام المقبل.

وترى كندا أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن ما إذا كان ينبغي لمسألة مخزونات الأسلحة أن تكون جزءا من معاهدة يمكن أن تبرم، وبشأن وقف انتاج المواد الانشطارية، لا يعني أننا ينبغي أن نتجاهل هذه المسألة الحيوية. فخفض مخزونات المواد الانشطارية جزء أساسي من نزع السلاح النووي. فوفقا لتقديرات يعول عليها يوجد حاليا حوالى ٢٠٠٠ طن من البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإثراء في حالة تخزين. وهذه مادة كافية لصنع ١٠٠ ٠٠٠ رأس حربي نووي. ونحن ندعو إلى وقف كل إنتاج المواد الانشطارية في فترة إجراء المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الحائزة لمواد انشطارية صالحة لصنع الأسلحة اتخاذ خطوات تدريجية نحو إزالتها إلى غير رجعة من الدورة العسكرية. وقد اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بالفعل خطوات نحو هذه الغاية، كتلك التي اعلن عنها في اجتماع القمة الأخير بين الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين. ونحن نرحب بتلك الخطوات. كما نرحب بالمناقشات الثلاثية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن الخطوات الانفرادية التي اتخذتها المملكة المتحدة. فتلك الخطوات وخطوات أخرى مماثلة لها، ستوفر مناخا أفضل للتفاوض بشأن إبرام معاهدة فعالة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توجب على كل الدول أن تساعد في خفض التهديد العالمي للأسلحة النووية. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نجعل من الممكن الدخول في مناقشات موضوعية جادة بشأن مسائل نزع السلاح النووي. وقد اقترحت كندا منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح في جنيف هيئة فرعية لهذا الغرض. كما تقدم آخرون بمقترحات مماثلة. وقد حان الوقت أن يرد مؤتمر نزع السلاح على تلك المقترحات. وإن إنشاء آلية في إطار مؤتمر نزع السلاح ذات ولاية للدخول في مناقشات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح، من شأنه أن يدل على إيماننا بالنظام الأمني الدولي. ومن شأنه أن يزيد من حيوية النظام وأن يخدم

المصالح الأمنية لجميع الدول. ومن حق المجتمع الدولي ألا يتوقع أقل من هذا.

وبإيجاز، فإن من الواضح أن نزع السلاح النووي آخذ في أن يصبح حقيقة. إلا أن سرعته أبطأت في بعض المناطق في السنوات الأخيرة. ويجب الإسراع بها. وقد حان الوقت للقيام بمزيد من العمل.

ومن الواضح أيضا أنه يجب علينا أن نظل متحلين باليقظة فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي. وقد واجهتنا في هذا العقد تراجعات كما استقبلنا تطورات إيجابية. فبالنسبة للأولى، حاولت دولتان من الدول الأطراف في السنوات الأخيرة أن تحوزا على أسلحة نووية أو تقوما بتطويرها. وقد وفرت معاهدة عدم الانتشار النووي الأساس القانوني لصد هذه المحاولات الرامية إلى تطوير الأسلحة النووية.

وهناك أيضا أمثلة إيجابية عززت نظام عدم الانتشار. ففي بداية هذا العقد تخلت إحدى الدول طواعية عن أسلحتها النووية لتنضم إلى النظام بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية. وفي الآونة الأخيرة قامت ثلاث من الدول بنقل الأسلحة النووية المتبقية على أراضيها بعد حل الاتحاد السوفياتي، إلى الاتحاد الروسي. وانضمت تلك الدول الثلاث أيضا إلى نظام عدم الانتشار بوصفها دولا غير نووية. وكما ذكرنا من قبل، أعلنت البرازيل قبل أقل من شهر عن انضمامها إلى المعاهدة. ومؤخرا أنشأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بروتوكولها النموذجي ٩٣+٢. وعلى أساسه يجري إبرام البروتوكولات الثنائية مع الوكالة. وهذا يعزز قدرة النظام على كشف ومنع المزيد من التحركات نحو الانتشار. ومن الواضح أن كلا من هذه التطورات الإيجابية قد عزز الأمن الدولي.

ورغم كل ما حققناه من نجاح في المحافظة على نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي والدفاع عنهما وتعزيزهما، واجه النظام مرة أخرى في عام ١٩٩٨ تحديا خطيرا تمثل في التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. وفي الوقت الذي لم تنضم فيه أي من الدولتين إلى معاهدة عدم الانتشار، فإن حججهما الرامية إلى تبرير تلك التجارب تقدح في مصداقية نظام عدم الإنتشار. وكندا تدين تجارب الأسلحة النووية وترفض تلك الحجج.

فعدم الانتشار يعني عدم الانتشار كلية، وتحت أي ظرف من الظروف. ولا شيء في النظام يأذن بالإنتشار الانتقائي لبعض الدول دون غيرها. ويجب وقف جميع محاولات الانتشار إذا كان أريد للأمن الدولي والإقليمي أن يتعززا وإذا أريدت المحافظة على مصداقية وصلاحية معاهدة عدم الانتشار. وهذا أحد المبادئ الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار. وهذا مبدأ قمنا نحن والعديد من الدول الأخرى بالتأكيد عليه من جديد في محافل دولية أخرى رئيسية استجابة إلى التحديات التي شكلتها تجارب جنوب آسيا. ونحن بحاجة إلى مبادئ معاهدة عدم الانتشار للقيام بعمل مستدام ومتماسك. وإذا ما سمحنا للنظام أو المبادئ المبني عليها أن تقوض بأية طريقة نتيجة لأحداث وقعت في منطقة معينة أو نتيجة لاستجابتنا لتلك الأحداث، فقد يعرض ذلك أمن الدول للخطر في جميع المناطق الأخرى في العالم. وينبغي أن تتوفر الثقة لدى جميع الدول بأن مبادئ النظام الأساسية للغاية ستطبق على نحو منتظم ومتسق. وقد بذلنا جهودا شاقة للغاية ولفترة طويلة جدا بحيث لا ينبغي أن نعود أدراجنا الآن.

ونحن نرحب بالجهود الرامية إلى الدخول في حوار مع الهند وباكستان بغرض اجتذابهما إلى داخل نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. والتهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي والعواقب الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لجنوب آسيا تفوق أية محاولة لتبرير برنامج التسلح النووي. وقد أكد وزير خارجيتنا أكسويرثي في البيان الذي أدلى به في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٨ على أنه لا يمكن أن يمنح مركز زائد لهاتين الدولتين - صراحة أو ضمنيا - في جهودنا الرامية إلى صد محاولة الانتشار الأخيرة هذه. لأن منح أي مركز من هذا القبيل ليس من شأنه أن يقوض مبادئ معاهدة عدم الانتشار فحسب، ولكن أيضا تنفيذها والنجاح الذي حققته.

ولا يظهر الالتزام العالمي المتنامي بالأمن البشري على نحو أوضح مما يظهر في الجهد المشترك للتخلص من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وكان التقدم الذي أحرز في هذا المجال تقدما رائعا فعلا. فقد فطن العالم

بأجمعه - شعوبا وحكومات ومجتمعا مدنيا - إلى فداحة الخسائر البشرية التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. واتفقت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي على أن الحظر الشامل لهذه الأسلحة العشوائية هو أفضل الحلول.

ومما يسر كندا أنه، بفضل التزام العديد من الحكومات، ستدخل اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تم التفاوض عليها في أوسلو وفتحت للتوقيع في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر الماضي، في حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. ونحن نرحب بحرارة بالدعوة التي وجهتها حكومة موزامبيق لاستضافة أول اجتماع للدول الأطراف في مابوتو في أيار/مايو ١٩٩٩. ومن شأن ذلك الاجتماع أن يوفر زخما سياسيا هاما وتركيزا عمليا على ضمان أن يتخلص العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في غضون سنوات وليس عقود. وهو سيشكل بداية عملية رسمية - بل وقانونية -لا تضمن تنفيذ الالتزامات التعاقدية فحسب، ولكن تضمن أيضا المحافظة على المعايير العالية للاتفاقية. وكندا فخورة بأنها من مقدمي مشروع قرار اللجنة الأولى الذي رحب بالمصادقة الأربعين على الاتفاقية، التي وضعتنا على طريق الاجتماع الأول للدول الأطراف. ويحدونا الأمل في أن ينضم إلينا العديد من البلدان في تأييد مشروع القرار هذا.

وإن كندا ملتزمة بالعمل مع الأصدقاء والشركاء لجعل الاتفاقية عالمية، وكذلك، بنفس القدر من الأهمية، لضمان توفير التمويل الكافي لجهود إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، ودعم تلك الجهود في المدى البعيد. ويجب على الحكومات والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية التي عملت على نحو فعال جدا بالتعاون مع الأمم المتحدة أن تواصل العمل معا بعزيمة في هذه المرحلة المقبلة. وستحصل جهودنا، المبذولة دعما للاتفاقية والبرنامج الإنساني للعمل المتعلق بالألغام الذي تؤكد عليه الاتفاقية، على مساعدة كبيرة إذا ما استطاع المانحون العمل مع الدول المتضررة من الألغام ومجتمع المنظمات غير الحكومية على المعالجة الصارمة للتحدي الإنساني الذي تشكله الألغام المضادة للأفراد. ومن حسن حظنا أن تكون لدينا دائرة الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام لتساعد على توفير الإرادة المتماسكة والمتعاونة والموارد لهذا المجهود. وكما أعلنا مرارا في مواقع أخرى، توفر الاتفاقية الإطار الشامل للعمل في مكافحة الألغام الأرضية. ولذا نحن نسعى إلى جعلها اتفاقية عالمية.

وانعدام الأمن وانتشار المعاناة الإنسانية التي يسببها انتشار وتكديس الأسلحة الصغيرة والخفيفة من الأمور المثيرة للقلق، على الرغم من أن تلك الأسلحة أسلحة مشروعة تستخدمها الدول لأغراض مشروعة. إلا أن كميات ضخمة من هذه الأسلحة تبدو أنها تتحرك دون ضبط من منطقة إلى منطقة وتقع في الأيدي التي من غير السليم أن تقع فيها، وتترتب على ذلك آثار سلبية على الاستقرار الإقليمي والمجتمعات المحلية والأفراد.

إننا نشاطر الآخرين قلقهم إزاء وجوب حل مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويكمن التحدي في تحديد المشكلة التي لها عدة تعقيدات - سياسية وقانونية وتقنية واقتصادية واجتماعية. ويبذل عدد من الجهود من أجل استكشاف شتى أبعاد المسألة ووضع خيارات لسياسات تتوفر لها أسباب البقاء وتكون عملية. ونحن نتطلع باهتمام كبير إلى المشاركة في تلك الجهود. وينبغي للمجتمع الدولي، وهو يعرف بما يتم التوصل إليه من استنتاجات، أن يكون قادرا على اتخاذ إجراءات فعالة.

إن حيازة كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية بما يتجاوز احتياجات الدفاع المشروع لا تزال تشكل تحديا أساسيا للأمن الدولي. ونحن ندرك أن للدول حقا سياديا في حماية أنفسها. ومع ذلك، فإن هذه القرارات الاستراتيجية ينبغي ألا تسبب أو تغذي سباقات التسلح الإقليمية أو الأقاليمية. ونحن نرى أن عملية كفالة الاستقرار الإقليمي تتعلق بثلاث خطوات هي الشفافية والحوار وضبط النفس. والمُلح الآن أكثر من أي وقت مضى أن نستغل استغلالا كاملا الأدوات المتاحة لنا من أجل كفالة هذا الاستقرار. ونحن نشدد على استمرار أهمية أن تستعمل الدول سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بوصفه آلية لمتابعة تحقيق تلك الخطوات الثلاث. ونهنئ كذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إسهامها، بوصفه أحد الإسهامات الإقليمية العديدة في تعزيز المسؤولية والشفافية عن طريق اعتماد مدونة سلوك تتعلق بتصدير الأسلحة التقليدية.

والمسألة الأخيرة التي نود أن نسلط الضوء عليها هي مسألة منع عسكرة الفضاء الخارجي. وهذه مسألة استراتيجية أساسية ينبغي معالجتها فيما نستعد للدخول في الألفية الجديدة. ويظهر عدد متزايد من الدول قدرة على استغلال الفضاء الخارجي. وتستثمر العديد من الدول استثمارات كبرى في تطوير قدراتها الفضائية في مجالات من قبيل الاتصالات والمراقبة للغرضين المدني والعسكري على حد سواء. وبغية أن نكون واضحين تماما، نحن لا رغبة لنا في تغيير هذا الواقع. بل على العكس من ذلك: فكندا هي بلد شاسع ويستثمر استثمارات كبرى في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ويجني من ذلك فوائد جمة. ونريد كفالة أن تظل هذه الفرصة متاحة لجميع الدول. ومع ذلك، فإن الأسلحة التي تركزها في الفضاء الخارجي دولة واحدة أو أكثر من دولة واحدة من شأنها أن تقوض جانبا هاما، بل حيويا، من جوانب الأمن الدولي. وليس هناك في الوقت الراهن نظام دولي يكفل عدم إمكانية إساءة استعمال الفضاء الخارجي. وبغية تحقيق ذلك الغرض، اقترحت كندا رسميا أن يعزز أمن جميع الدول عن طريق إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر عسكرة الفضاء الخارجي وإبرامها. ونحن نعتقد أن هذه مسألة تستحق أن ننظر فيها نظرة عاجلة. ونأسف لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من البت في الاقتراح الذي تقدمنا به هذا العام. ويحدونا الأمل في أن يكون بوسعه أن يفعل ذلك في عام ١٩٩٩.

ولقد شهدنا في عام ١٩٩٨ تطورات في مجال الأمن الدولي، منها ما يدعو إلى التشجيع ومنها ما يدعو إلى القلق. فنظام نزع التسلح النووي وعدم الانتشار النووي ليس مجرد مجموعة وثائق. فهو مجموعة معاهدات ملزمة سياسيا وقانونيا، تبدأ بمعاهدة عدم الانتشار. وهذه الصكوك - بما تضعه من قواعد وما يترتب على تنفيذها النشط من آثار - يجب الدفاع عنها وتأييدها لدى تعرضها للتحدي. ولا يمكن الحفاظ على النظام وتعزيزه إلا بدعم نشط من جميع الدول المعنية. ولا يسعنا أبدا أن نتجنب تعرض هذا النظام لتحديات أو نمنعها. ويكمن الاختبار النهائي في نوعية وسلامة التصدي لتلك التحديات. وبدون هذه المعاهدات، فإن من شأن كل دولة أن يتراجع أمنها تراجعا كبيرا. ونحن نعتقد أن عام ١٩٩٨ سينظر إليه كنقطة تحول في تاريخ الأمن الدولي. وسينظر إليه بوصفه العام الذي تم فيه تحدي النظام على نحو أساسي. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه سينظر إليه أيضا بوصفه عاما صمد فيه النظام أمام ذلك التحدي. ويتعين علينا نحن المجتمع الدولي، كفالة أن يحدث هذا الأمر.

السيد تانتش (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، تهنئة حارة على انتخابكم لترؤس اللجنة الأولى. وإنني على ثقة بأنكم ستوجهون اللجنة، بما تتحلون به من قيادة حكيمة وقادرة، نحو النجاح في جدول أعمالها الذي يتصف بالتحدي. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السيد موثوسي نكغوي، ممثل بوتسوانا، الذي أدار أعمال اللجنة الأولى بمهارة.

إن تركيا، على غرار بلدان عديدة، ملتزمة بهدف تحقيق نزع عام وتام للسلاح تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. وينبغي متابعة تحقيق هذا الهدف بواقعية عن طريق انتهاج نهج متوازن يشمل خطوات تتعلق بالأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء. والنجاح في مبادرتي نزع السلاح وتحديد الأسلحة يتوقف في الدرجة الأولى على تهيئة جو سياسي يوحي بالثقة. وإن أية تدابير لنزع السلاح أو لتحديد الأسلحة، بغية أن تكون فعالة، يجب أن توفر الأمن غير المنقوص للبلدان المعنية، دون المساس بالتوازن الاستراتيجي العالمي. ويجب أن توفر التحقق الكافي والمناسب. وتحقيق المزيد من الشفافية في مسائل الدفاع أمر لا غنى عنه لتجنب الغموض وسوء الفهم وعدم الاستقرار. لذلك، فإن التحقق والشفافية الكافيين هما مبدآن أساسيان لنزع السلاح.

ونعتقد أن انتشار الأسلحة النووية من شأنه أن يزعزع أمن جميع الدول، وأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضطلع بدور هام في منع هذا الانتشار. وبغية تحقيق ذلك الغرض، فإن معاهدة عدم الانتشار، بإنشائها محفلا عالميا لعدم الانتشار النووي، هي إحدى أهم المعاهدات على الإطلاق.

إن تركيا تؤيد بحماس معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها الكامل منذ إبرامها. ولئن كنا نتقيد تقيدا صارما بأحكام المعاهدة، فإننا نشجع باستمرار جميع البلدان على الانضمام إليها بغرض زيادة تعزيز النداء الموجه إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بإحراز تقدم عاجل في ميدان نزع السلاح النووي.

ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذ مؤخرا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بإنشاء لجنة مخصصة بغية البدء بإجراء مفاوضات تتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وإننا نتطلع إلى اختتام تلك المفاوضات في تاريخ مبكر.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فإن تركيا ما فتئت تؤيد إنشاء هذه المناطق حيث أمكن ذلك وحيث كان ذلك مجديا من الناحية العملية. وبما أن إنشاء هذه المناطق له تأثير مباشر على أمن الدول ضمن المناطق المحددة وعلى التوازن العسكري القائم، فإن الرغبة في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن تأتي بالضرورة من جميع البلدان في المنطقة، ويجب التقيد الصارم بمبدأ الأمن غير المنقوص.

وفيما يتعلق بالتجارب النووية، فقد وقّعت تركيا على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع عليها، ورفعت بالفعل إلى البرلمان للتصديق عليها. ولقد ساهمنا أيضا إسهاما نشطا في إنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحن نبذل قصارى جهدنا من أجل الوفاء بالتزاماتنا تجاه نظام الرصد الدولي.

ولقد أصدرت تركيا عددا من البيانات أعربت فيها مرارا عن شواغلها إزاء التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في أيار/ مايو. ونحن نلاحظ أن هذه التطورات قد تكون لها مضاعفات خطيرة على الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين. ويحدونا أمل صادق في ألا تفضي هذه التجارب إلى سباق جديد للتسلح النووي. ونشعر بالتشجيع إزاء الاعلانات الصادرة عن رئيسي وزراء باكستان والهند اللذان يشيران فيها إلى استعداد كل من حكومتيهما للعمل على اختتام المناقشات وتوقيع كل منهما على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نقدر احترامهما لشواغل المجتمع الدولي.

إن العام الذي نخلفه لم يحقق سوى قدر قليل من الإيجابية فيما يتعلق بحالة الانتشار النووي التي نسعى جميعا إلى التحكم بها. واليوم أكثر من أي وقت مضى يتزايد التهديد الملموس الذي تواجهه جميع دولنا من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصالها. ففي عام ١٩٩٨، اتخذت آفة انتشار القذائف منعطفا جديدا مع تعاقب التجارب عليها في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط. ونحن، بوصفنا بلدا واقعا في منطقة معرضة لمخاطر الانتشار، نتتبع هذه التطورات بقلق. وفي ضوء ما تخلفه هذه الأحداث من أثر سلبي على الأمن الإقليمي والدولي فإن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصالها أصبح بندا أكثر إلحاحا في جدول الأعمال من أجل إحلال السلم والأمن الدوليين.

إن الشرق الأوسط من المناطق التي يشكل فيها انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصالها خطرا ملموسا. وموقع تركيا الجغرافي القريب من المنطقة يقتضي منا أن نراقب بيقظة تطور حجم التهديد وأن نشارك في الجهود الجماعية الرامية إلى صياغة تدابير لعكس هذا الاتجاه المثير للفزع.

وفي ضوء تلك الاعتبارات، أصبحت تركيا طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وترتيب واسنار، ونظام تحديد تكنولوجيا القذائف، التي تتناول مسائل عدم الانتشار. ويشارك بلدي أيضا بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأعرب بلدي أيضا عن رغبته في الانضمام إلى فريق الموردين النوويين، والفريق الاسترالي، ولجنة زانغر. وقد عدلنا بالفعل تشريعنا الوطني للوفاء بمتطلبات فريق الموردين النوويين.

وترغب تركيا في أن تأتي جميع البلدان - في منطقتنا أولا وعالميا ثانيا - للاشتراك في أهداف عدم الانتشار وللعمل معا صوب تحقيق تلك الأهداف. ويتمثل أحد أهداف سياستنا في تشجيع الموردين الحاليين والمحتملين على التصرف بأقصى قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بنقل العناصر الحساسة التي قد تؤدي إلى الانتشار، بخاصة في المناطق التي تثير القلق.

إن تركيا قد صادقت على كل من بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية عام ١٩٧٢ المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والسمية، بدون أية تحفظات. ومن الجلي أن الاتفاقات الدولية الحالية لمنع تطوير وانتشار الأسلحة البيولوجية والسُّمية بعيدة عن الوفاء بمتطلبات العصر. وبالإضافة إلى الأخطار الواضحة التي يمثلها وجود الأسلحة البيولوجية والكيميائية، تمثل إمكانية استخدام

المنظمات الإرهابية لتلك الأسلحة تهديدا دائما للمجتمع الدولي. وبالتالي فإن إبرام بروتوكول يساعد في تقوية وتعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية ضروري للسلم الإقليمي والعالمي. وبهذا الفهم، دعمنا منذ البداية المبادرة الاسترالية لعقد اجتماع غير رسمي على المستوى الوزاري بغية إعطاء دافع لأعمال الفريق المخصص الذي يقوم بالتفاوض بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد سررنا لأن الاجتماع قد عقد في الأمم المتحدة الشهر الماضي. كذلك نحن نؤمن بأهمية عقد اجتماع آخر رفيع المستوى في عام ١٩٩٩ لأخذ التطورات في الفريق المخصص بعين الاعتبار.

إن تركيا تعي تماما المعاناة والإصابات البشرية التي تنجم عن الاستعمال غير المسؤول والعشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. إلا أن الحالة الأمنية حول تركيا تختلف تماما عن الحالة الأمنية التي يواجهها مناصرو عملية أوتاوا. ومن المعروف أيضا أن المنظمات الإرهابية تستخدم الألغام بطريقة عشوائية. وهذه العوامل الموضوعية تحول دون توقيع تركيا على اتفاقية أوتاوا في هذه المرحلة. بيد أننا نبقى منفتحي الذهن إزاء فرض حظر في نهاية المطاف، يتم تحقيقه على مراحل. ويتفق هذا النهج مع الطابع التطوري لسياسة تركيا إزاء الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وإذ نضع الجوانب الإنسانية للمسألة بعين الاعتبار، قمنا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بتطبيق وقف اختياري وطني يحظر بيع ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويسرني أن أبلغ اللجنة بأنه، إعرابا من جديد عن تصميم تركيا على الإسهام في جهود المجتمع الدولي الجارية الرامية إلى منع الإصابات التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وإعرابا عن التزامها بالأهداف الإنسانية للصكوك الدولية ذات الصلة في هذا الميدان، أعلنا اليوم قرار تركيا تمديد الوقف الاختياري لثلاث سنوات أخرى بعد انتهاء أمده.

ونحن نقوم أيضا بوضع عدد من المبادرات الثنائية مع بعض جيراننا لإنشاء نظم لإبقاء الحدود المشتركة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد ولمنع استخدامها في المناطق الحدودية في المستقبل. ولهذه الغاية، بدأنا بالفعل في إجراء اتصالات ببلغاريا وجورجيا. وهذه التطورات، في رأينا، يمكن أن تسهم في برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام الذي أعد خلال مؤتمر أوتاوا.

وفي ميدان تحديد الأسلحة التقليدية، ما فتئت تركيا تعتبر معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حجر الزاوية للأمن والاستقرار في أوروبا. فقد أدت تلك المعاهدة، في واقع الأمر، إلى القضاء على عدد كبير جدا من الأسلحة، تحت الرقابة الدولية. وتتفق تركيا مع الرأي العام في أن المعاهدة يجب تكييفها مع الظروف الأمنية الجديدة في أوروبا. وبالنظر إلى عدم قابلية الأمن للتقسيم، نؤمن إيمانا راسخا بأن المعاهدة بعد تكييفها ينبغي أن ترضي ليس فقط بلدا واحدا أو منطقة واحدة وإنما جميع الدول الـ ٣٠ الأطراف. وينبغي لها أيضا أن تصون وتعزز أهداف المعاهدة وصلاحيتها وفعاليتها.

ويشكل نظام منطقة جناح المعاهدة، بالنسبة لأمن تركيا، قلب المعاهدة. ومن ثم فإن الحفاظ عليه يمثل هدفا حيويا لنا. وطوال عملية التكييف، ستواصل تركيا العمل بروح بناءة لكفالة مواءمة نظام منطقة الجناح مع المعاهدة بعد تكييفها على نحو مرض لجميع الدول الأطراف.

إن تركيا، إدراكا منها للتهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، تدعم بالكامل الجهود المبذولة في ذلك الميدان في المحافل الدولية. وفي ذلك الصدد، فإن تركيا، التي صوتت مؤيدة لقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢، تؤيد تماما عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، كما هو متوخى في الفقرة ٤ من ذلك القرار. وترى تركيا أن ذلك المؤتمر سيمكن من إجراء تحليل متعمق لجميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وفي هذه المرحلة، نود أن نشير إلى أن تقرير الأمين العام بشأن الأسلحة الصغيرة (A/52/298) يشكل مساهمة هامة وشاملة في معالجة الموضوع. ورغم أن الصلة بين تهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وهي الصلة التي تتضح بجلاء شديد في الصراعات الإقليمية، يرد ذكرها في التقرير، ترى تركيا أن تلك المسألة، نظرا لأهميتها، ينبغي تناولها على نحو أكثر شمولا. إضافة إلى ذلك، من رأي بلدي أنه في القسم الخاص بالتوصيات في التقرير من المفيد أن يشار إلى ضرورة إدراج الأسلحة الصغيرة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونحن نؤيد أيضا المبادرات الأخرى التي تتصل بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

والتي توفر فرصا أفضل لتجديد التعاون الدولي وتحسينه.

وترحب تركيا بالقرارات الهامة التي اتخذت في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة بشأن ترشيد أعمال اللجنة الأولى وإصلاح جدول أعمالها وبشأن تنشيط هيئة نزع السلاح وترشيد أعمالها وتبسيطها. ونأمل أن نتوصل إلى نتيجة في وقت مبكر في كلا الموضوعين.

إن بلدي على استعداد، كما كان دأبه في الماضي، للمشاركة في مناقشات اللجنة الأولى على نحو بناء بهدف إزالة بذور زعزعة الاستقرار وعدم الأمن.

السيد أولاند (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه التهنئة إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ولا شك أن مهاراتكم وخبرتكم الطويلة في هذا الميدان ستكفل العمل البناء والمثمر، ويمكنني أن أؤكد لكم تعاوننا ودعمنا.

إن مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار لا تزال تمثل شاغلا أساسيا للمجتمع الدولي. وأفضل طريق لمنع انتشار الأسلحة النووية هي من خلال إدراك أن امتلاك الأسلحة النووية لا يخدم المصالح السياسية أو الأمنية للدول. ولهذا السبب ينبغي النظر إلى التعاون الدولي في الجهود الرامية إلى حل الصراعات المحلية والإقليمية باعتباره إسهاما رئيسيا في عدم الانتشار. ومن ثم ينبغي معالجة الأسباب الأساسية للصراعات في سياق جهود عدم الانتشار ومفاوضات نزع السلاح النووي بغية إزالة الدوافع لامتلاك السلاح النووي.

والأحداث التي جرت في جنوب آسيا في وقت مبكر من هذه السنة قد أبرزت العلاقة المتداخلة بين عدم استقرار البيئة الأمنية الإقليمية وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. والقرارات التي اتخذتها الهند وباكستان بإجراء تجارب نووية جوفية فيها تحدٍ واضح لمعايير السلوك الدولية وتشكل تهديدا خطيرا لنظام عدم الانتشار النووي العالمي وللأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. ونحن نعتقد أن الهند وباكستان ستخدمان مصالحهما على نحو أفضل بالتخلي عن برنامجيهما للأسلحة النووية وبامتثالهما للمعايير التي أسسها نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وقد لاحظنا البيانين اللذين أدلت بهما الهند وباكستان في الجمعية العامة وأعلنتا فيهما عن عزمهما على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحن نحث البلدين كليهما على أن يصبحا طرفين في المعاهدة دونما إبطاء أو شروط. ونود أن نراهما يقومان بعمل مماثل فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإن على الدول الحائزة للأسلحة النووية يقع بمقتضى معاهدة عدم الانتشار واجب خفض دور الأسلحة النووية في السياسة الدولية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكثف وتتابع بعزم جهودها الرامية إلى خفض الأسلحة النووية. وتقنين الجهود المنتظمة والمتوالية التي تضطلع بها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لخفض الأسلحة النووية يقدم مثالا على الدولة الحائزة للأسلحة النووية التي تفي بالتزامها. ويحدونا الأمل في أن نرى هذه العملية تستمر، وندعو الاتحاد الروسي إلى المصادقة على اتفاق ستارت الثاني حتى يتسنى للمفاوضات بشأن ستارت الثالثة أن تبدأ ما أن تدخل ستارت الثاني حيز النفاذ. وأي تقدم إضافي ملموس تبديه الدول الحائزة للأسلحة النووية سيقابل بالترحيب.

ونرحب أيضا بالتدابير التي اتخذتها حكومة المملكة المتحدة في سياق استعراض الدفاع الاستراتيجي باعتبارها إسهامات قيمة في نزع السلاح النووي. وقد أحطنا علما بالمبادرات الأخيرة التي تقدمت بها بضعة بلدان بشأن نزع السلاح النووي. وإننا نقدر المساهمات والأفكار الواقعية التي تسهم بصورة بناءة في إحراز التقدم في هذا الميدان الهام.

ولا يزال هدفنا النهائي هو نزع السلاح الكامل. ويمكن لذلك الهدف أن يحقق على أكمل وجه بتشجيع اتخاذ خطوات متوالية صوب القضاء على هذه الأسلحة. وإحدى الخطوات الهامة والملحة في هذا الصدد هي حظر انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة. وهذا الحظر عنصر ضروري من عناصر النظام الشامل لزيادة تحديد هذه المواد. ونحن نرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة لإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية. وإبرام معاهدة لخفض مخزونات المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في صنع الأسلحة النووية

من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في عدم الإنتشار النووي ونزع السلاح النووي على السواء.

ونتطلع إلى الإسهام في المفاوضات، التي ينبغي أن تبدأ في بداية دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٩. ونرى أن ولاية إجراء المفاوضات ينبغي أن تقتصر على موضوع انتاج المواد الإنشطارية. وفي ذات الوقت من المهم معالجة مسألة الإنتاج الماضي والمخزونات الحالية على نحو ملائم. وفي رأينا أن المسألة يمكن أن تعالج خارج إطار المفاوضات، في عملية طوعية منفصلة وموازية، تهدف إلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

ويسرنا أن نلاحظ أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي اتفقا في اجتماع القمة الذي عقد في موسكو في أوائل أيلول/سبتمبر على البدء في العمل على وضع برنامج طموح للتصرف في مخزونات البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية وللتخلص من هذه المخزونات. ويدل هذا النموذج على ما يمكن أن يحقق من خلال العملية الطوعية. ويحدونا الأمل في أن تمدد هذه المبادرة إلى الصعيد المتعدد الأطراف، فتجعل من الممكن التعاون الوثيق مع البلدان الأخرى ذات القدرة النووية.

ومسألة التصرف في المواد الانشطارية من النوع الذي يصلح لصنع الأسلحة النووية والتخلص من هذه المواد ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها جزءاً رئيسيا من الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونحن نعتقد أن هناك مزية للتدابير الطوعية من شأنها أن تزيد من الشفافية فيما يتعلق بالممتلكات من البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإثراء، من خلال إجراءات الإبلاغ والتفتيش والضمانات، بغية إحداث تخفيض صاف متفق عليه ومرصود لهذه المخزونات.

والشفافية بوصفها تدبيرا من تدابير بناء الثقة ينبغي أن تنطبق على جميع الدول ذات القدرة النووية، ولكن لأسباب واضحة تقع المسؤولية الأولية على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن أجل البدء في المناقشات بشأن هذه المسألة، قدمت النرويج ورقة عمل تقترح أربع خطوات متتالية لمعالجة موضوع الشفافية. فكخطوة أولى يمكن للدول النووية أن تقدم، على أساس طوعي، معلومات مفصلة عن مخزوناتها من البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإثراء. ويمكن أن تكون الخطوة الثانية هي كفالة تدابير تعاونية لاستجلاء وتأكيد تلك الإعلانات. وكخطوة ثالثة، يمكن للدول النووية أن تسمح بتفتيش دولي على مخزوناتها، وكخطوة رابعة، يمكن إحداث تخفيضات صافية متفق عليها ومرصودة لتلك المخزونات. وعلاوة على ذلك، يمكن إنشاء معايير ثابتة وصارمة للمساءلة ولسلامة المواد الانشطارية. وهذا الاقتراح المتعلق بتدابير الشفافية الطوعية للتصرف في المواد الانشطارية والتخلص منها يمكن أن يكون نموذجا مفيدا في التعامل مع مسألة الإنتاج الماضي والمخزونات الحالية في عملية منفصلة تكون مكملة للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية.

ويجب أن تشمل معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية نظاما للتحقق موثوقا به. وفي رأينا أن هذا النظام ينبغي أن يوفر نفس الدرجة من الوثوق فيما يتعلق بالامتثال، التي تتوفر في الاتفاقات الأخرى لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتوحي الاعتبارات المبدئية والتطبيقات العملية بأنه ينبغي استخدام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظم خبراء الرصد القائمة كأساس عند وضع ترتيبات التحقق الخاصة بهذه المعاهدة.

ويمكن النظر إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها أداة لتحديد كمية المواد المتاحة للأسلحة النووية. وبالمثل، يمكن اعتبار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نظيرتها النوعية في منع تطوير متفجرات جديدة نوعيا في المستقبل. ومن المهم أن توفر الدول الأطراف التمويل اللازم للاستمرار في بناء الأمانة التقنية المؤقتة لجعلها تعمل على نحو كامل في أقرب وقت ممكن. ونرحب بحقيقة أن ١٥٠ بلدا وقعت على المعاهدة وأن ١٧ منها صادقت عليها حتى الآن. ونرحب أيضا بمصادقة اثنتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية، هما المملكة المتحدة وفرنسا. وتعتزم النرويج التصديق على المعاهدة خلال هذه السنة. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لكي نضمن أن تدخل المعاهدة في حيز النفاذ في أبكر موعد ممكن، ونحن نؤيد بقوة الدعوة إلى عقد مؤتمر وفقا للمادة الرابعة عشرة، الفقرة ٢، من المعاهدة لمناقشة التدابير الكفيلة بالإسراع بالعملية.

وتولي النرويج أهمية كبيرة للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز عملية عدم الانتشار النووي من خلال تحسين فعالية النظام الشامل للضمانات. ونرحب بموافقة مجلس المحافظين على البروتوكول الإضافي النموذجي نتيجة عملية برنامج ٩٣ + ٢، التي تعزز قدرة الوكالة على الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة.

وفي العام الماضي، بدأت النرويج عملية داخلية تتمثل في الإعداد لإبرام بروتوكول إضافي يستند إلى البروتوكول النموذجي، ودخلنا الآن في مشاورات مع الأمانة لتحقيق هذا الغرض. وإننا نحث على التقيد بأكبر قدر ممكن بهذا الصك القانوني الدولي الجديد والملزم.

ويشكل الاتجار الدولي بالمواد النووية مسألة تثير القلق الدولي. وتشارك النرويج في مختلف المشروعات الرامية إلى تعزيز النظم الرامية إلى منع الصفقات غير القانونية التي تشمل هذه المواد وإلى الكشف عنها. وإننا نقدر المبادرات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بهذه المسألة، ونوصي بتكثيف الجهود. ومن الأهمية بمكان أن تشتمل المبادرات في هذا المجال على تقديم المساعدة إلى مختلف البلدان لإنشاء أطر وطنية قانونية وشبكات شفافية تجعل عمليات الكشف والإنفاذ أكثر فعالية.

وإننا نرحب بانضمام البرازيل إلى معاهدة عدم الانتشار، وهي أهم صك دولي لمنع انتشار الأسلحة النووية ولتعزيز نزع السلاح النووي. وعملية الاستعراض المعززة التي بدئت في ١٩٩٥ توفر آلية لمعالجة هذه المسائل ولتحقيق التقدم. ومما يؤسف له أن الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للعام ٢٠٠٠ اتضح أنها، بكل صراحة، فاشلة. والمحاولات الرامية إلى البدء بإجراء مناقشات هامة بشأن المسائل الأساسية لم تُكلل بالنجاح. ولم يكن ممكنا تقديم توصيات إلى الدورة الثالثة. ونعتقد أن التحدي الآن يكمن في إرساء أساس لإجراء حوار يكون بناء على نحو أكبر بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولكي تتم إعادة عملية الاستعراض المعزز إلى مسارها، يجب على الأطراف أن تتصرف وفقا للالتزامات والواجبات التي تم التعهد بها في ١٩٩٥.

وللمجتمع الدولي مصلحة مشروعة في أن يظل على اطلاع على ما يحقق من التقدم، فضلا عن الصعاب والتحديات التي تواجهها عملية نزع السلاح النووي. ومع إننا نعتقد أنه لا ينبغي أن تناط بمؤتمر نزع السلاح ولاية التفاوض بشأن خفض الأسلحة النووية، فإننا نرى دورا محددة للمؤتمر في المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية، بالإضافة إلى المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح عن طريق إرساء إجراء للإبلاغ عن المسائل والسياسات النووية، أن يشكل محفلا هاما للنقاش وتبادل المعلومات. وهذا من شأنه أن يتيح للدول الحائزة للأسلحة النووية فرصة لتوفير المعلومات، سواء فيما يتعلق بالنتائج التي حققتها المبادرات الأحادية والثنائية وفيما يتعلق بسياساتها النووية، مما يدلل على التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي. وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالمسائل النووية من شأنه أن يعزز الثقة ويقلل من الريبة. ونعتقد أن المقترحات التي قدمت فعلا بشأن هذه المسألة ينبغي النظر فيها بدقة واستخدامها كأساس لإجراء مزيد من الحوار.

وثمة حاجة إلى إصلاح مؤتمر نزع السلاح على وجه السرعة. فمسائل الإصلاح مثل العضوية وأساليب العمل وجدول الأعمال تنطوي على قدر كبير من الأهمية السياسية ويترتب عليها أثر مباشر في المسائل المهمة المعروضة على المؤتمر. فمؤتمر نزع السلاح بشكله الحالي وأساليب عمله الحالية لم يستطع أن يجاري جدول أعمال الأمن ونزع السلاح المتغير. وشعرنا بخيبة الأمل لأن المؤتمر لم يتمكن من توسيع عضويته أثناء دورة ١٩٩٨. فأهميته ومصداقيته وشرعيته السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بعضويته. ونرى أن المؤتمر سيستفيد إذا حقق تمثيل أوسع ودرجة أكبر من الانفتاح. وفي عالم اليوم، ليس من الممكن إنكار أو تبرير إنكار عضوية مؤتمر نزع السلاح على أية دولة. ومن غير المقبول سياسيا الاستمرار في استثناء بعض البلدان من الانضمام إلى محفل تساهم في تمويله. وتتمثل مهمة مؤتمر نزع السلاح في التفاوض بشأن آليات ترسي معايير دولية يتقيد بها عالميا. وهكذا، فإن لجميع الدول الحق في الاشتراك في هذه المفاوضات على قدم المساواة. وبما أن مؤتمر نزع السلاح قد فشل هذا العام، فإنه يتعين عليه أن يتصدى لمسألة التوسيع في بداية دورة السنة القادمة.

والأساليب الحالية لعمل مؤتمر نزع السلاح لا تسهل عمله بصورة سلسة. فهناك الكثير جدا من الوقت الذي ينفق على مناقشات لا تنتهي بشأن إعادة تعيين المنسق الخاص، وإعادة إنشاء اللجان المخصصة واعتماد جدول أعمال رسمي يبدو أنه لا يتغير. وتؤيد النرويج الجهود المتواصلة لإصلاح مؤتمر نزع السلاح من أجل ضمان مستقبل الهيئة.

وإن التصديق الأربعين على اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد كان خطوة هامة صوب قيام عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. والسرعة الفائقة التي تمت بها عملية التصديق تجسد بوضوح الإرادة الدولية القوية لحسم المشاكل الإنسانية التي تسببها هذه الأسلحة. لقد أرست الاتفاقية إطارا دوليا لبذل مزيد من الجهود الشاملة لتحقيق هذا الغرض؛ وتمت تعبئة موارد كبيرة لعمليات إزالة الألغام الإنسانية وتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام. وتخصيص الموارد للأعمال المتعلقة بالألغام في إطار الاتفاقية يمثل وسيلة لتعزيز الطابع الشمولي. وتسهم النرويج بمبلغ ١٢٠ مليون دولار في هذه الجهود على مدار فترة خمس سنوات.

ونحن ممتنون للعرض السخي الذي قدمته حكومة موزامبيق باستضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف في مابوتو في أيار/مايو ١٩٩٩. ومن المناسب جدا أن يعقد هذا الاجتماع الأول في إطار الاتفاقية في أفريقيا. ولا توجد أية قارة أخرى تضررت بشدة ببلاء الألغام المضادة للأفراد أكثر من أفريقيا، وعقد الاجتماع في بلد أفريقي سيوفر مكانا مناسبا لمناقشة تنفيذ الاتفاقية وتعزيز أهدافها.

ونتلقى كل يوم تقارير عن أعمال عنف مرعبة تنطوي على استخدام الأسلحة الصغيرة. وفي الوقت نفسه، لدينا عدد من المبادرات المبشرة بالخير التي ترمي إلى التحكم بالتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة وباستخدامها بصورة لا ضابط لها، حيث يجري إطلاقها، وبخاصة على المستوى الإقليمي. والاتفاقية المشتركة بين الدول الأمريكية التي تم التفاوض بشأنها من خلال منظمة الدول الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والاتجار بها على نحو غير مشروع تتطلب، من جملة أمور أخرى، أن تقوم الدول بتشديد الرقابة على الحدود، وتعيين الأسلحة النارية وتشاطر المعلومات بشأن منتجي الأسلحة، وتجارها ومستورديها ومصدريها. وهناك تطور آخر يلقى الترحيب وهو اعتماد الاتحاد الأوروبي مؤخرا لمدونة سلوك بشأن صادرات الأسلحة، تحدد المعايير الدنيا، ووقعت عليها النرويج أيضا، وأخيرا وليس آخرا، فإن الوقف الاختياري لتصنيع الأسلحة الخفيفة وتصديرها واستيرادها في غرب أفريقيا يعد فريدا من حيث جمع الشواغل الأمنية والإنمائية وشواغل نزع السلاح في منطقة مبتلاة بصراعات عنيفة داخل الدول. ونجاح الوقف الاختياري في غرب أفريقيا سيتوقف على دعم المجتمع الدولي لتنفيذ الترتيبات. وإننا نرحب بقرار الأمين العام إنشاء العمل المنسق للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة، ونشير إلى العرض الذي قدمته حكومة سويسرا باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتجارة الأسلحة غير المشروعة من جميع جوانبها. وتؤيد النرويج عقد هذا المؤتمر، إلا أننا نعتقد أن من الضروري مناقشة النطاق المحدد للمؤتمر على نحو أكبر وما إذا كان ينبغي له أن يتناول الاتجار غير المشروع فقط، وقبل اتخاذ قرارا ينبغي لنا أن نضمن تأييدا دوليا أوسع وفهما أوضح لما تركز عليه العملية.

ومع أنه تم تحقيق قدر كبير من التقم، فإن من الضروري توسيع التفاهم الدولي المشترك للعمل الملموس الضروري لمنع وخفض الانتشار المفرط للأسلحة الصغيرة واستعمالها على نحو لا ضابط له، واعترافا بضرورة تحقيق المزيد من التنسيق بين هذه المبادرات العديدة الجارية، فإن وزارة الشؤون الخارجية النرويجية وجهت الدعوة إلى ممثلي ٢٠ حكومة للمشاركة في حوار عن الأسلحة الصغيرة يعقد في أوسلو في شهر تموز/يوليه. ولأول مرة، وافقت فعلا حكومات من جميع المناطق على تكثيف ومواءمة جهودها بطريقة فعالة ومتسقة.

وفي وثيقة أوسلو تم التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الشواغل والتحديات الرئيسية. وتم تحديد عدد من مجالات العمل، مثل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والرقابة على النقل غير المشروع والحاجة الملحة إلى خفض الأسلحة الصغيرة في المجتمعات التي تمزقها الحروب. واستضاف وزيرا الخارجية الكندي والنرويجي، السيد اكسورثي والسيد فوليبيك جلسة إحاطة إعلامية وزارية خاصة للمتابعة بشأن الأسلحة الصغيرة في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وكان الاهتمام كاسحا. وبلغ عدد البلدان

الممثلة ١٠٠ بلد وحضر الاجتماع وزراء خارجية ووزراء آخرون.

وتأمل الحكومة النرويجية أن تساعد وثيقة أوسلو على توسيع نطاق الدعم الدولي للعمل ضد تكديس الأسلحة الصغيرة. وفي جهد إضافي على الصعيد العملي، أعلنت النرويج في الجمعية قبل عدة أسابيع عن إنشاء صندوق استئماني لدعم جهود منع انتشار الأسلحة الصغيرة وخفضها. وإننا نشجع البلدان الأخرى على الإسهام في الصندوق الاستئماني.

ومن بين جميع فئات أسلحة التدمير الشامل، ظلت العوامل البيولوجية وحدها لا تخضع لنظام التحقق الدولي. فالتقدم العلمي السريع في مجال التكنولوجيا البيولوجية يؤكد على الضرورة الملحة لاستحداث تدابير للتحقق موثوق بها وتكون ملزمة قانونا في هذا المجال. وتولي النرويج أهمية كبيرة للاختتام الناجح الحسن التوقيت للمفاوضات التي يجريها الفريق المخصص في جنيف بشأن بروتوكول للتحقق يلحق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسمية. وتم الانتهاء فعلا من الكثير من العمل المتعلق بالجوانب التقنية. وإن ما نحتاج إلى التركيز عليه الآن هو إيجاد الحلول السياسية الضرورية للمسائل المعلقة - مثل الإعلانات والزيارات وشروط إجراء تحقيقات سريعة وفعالة، التي ستصبح عناصر أساسية من بروتوكول مستقبلي للتحقق موثوق به وفعال. ولدى وضع الأحكام التي تغطي هذه المسائل، ينبغي لنا أن نظل على اتصال وثيق بقطاع الصناعة لإنشاء آليات هادفة وناجعة تفي بأهدافنا. ومع ذلك، يجب علينا أن نتفادى فرض عبء مفرط على الصناعة. والنرويج على استعداد لأن تبذل قصاراها من أجل الإسهام في الانتهاء المبكر والناجح للمفاوضات في جنيف.

وترحب النرويج بالقرارات الهامة التي اتخذت في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة بشأن ترشيد أعمال اللجنة الأولى وإصلاح جدول أعمالها فضلا عن تجديد وترشيد وتبسيط عمل هيئة نزع السلاح. بيد أننا نأسف لأنه لم يتسن الاتفاق إلا على خطوات محدودة. ولا يزال إصلاح اللجنة الأولى يمثل أولوية. وتود النرويج أن ترى خطوات تتخذ في هذه الدورة نحو المزيد من ترشيد أعمال اللجنة.

السيد البرزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بداية، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإنني لعلى يقين من أن اللجنة في ظل قيادتكم القديرة ستعقد دورة ناجحة هذا العام. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بتهانئي إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين أيضا.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية نجاحا لم يسبق له مثيل في بعض مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فإبرام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ودخولها حيز النفاذ، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية والزخم الجديد المتولد حول اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، كلها دلائل ينبغي أن تجعلنا نشعر بالتفاؤل إزاء مستقبل عملية نزع السلاح. ولكن وقع حادثان سلبيان في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. فالتجارب النووية التي أجريت مؤخرا في منطقة جنوب آسيا وفشل دورة ١٩٩٨ للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، لسنة ٢٠٠٠ أثرت تأثيرا خطيرا على نظام عدم الانتشار. ونعتقد أن نظام عدم الانتشار يحتاج إلى ضمان وتعزيز. وفي غضون ذلك، كشفت التجارب التي أجريت مؤخرا أن نظام عدم الانتشار القائم لم يعد الأساس الوحيد القادر على ضمان مستقبل آمن لعالم خال من الخوف من التهديد النووي.

وطوال عقود، ظلت الدعوات إلى نزع السلاح النووي لا تحظى باهتمام يذكر. ومما يؤسف له أنه لم يتحقق أي تقدم في هذا المضمار. وحتى الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية التي تؤكد على الالتزام القانوني ببذل جهد صادق لإزالة الأسلحة النووية لم يتم التقيد بها حتى الآن. وهذه اللامبالاة حيال ما يساور المجتمع الدولي من قلق شديد إزاء خطر الأسلحة النووية تترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. فتجاهل رغبة المجتمع الدولي وعدم اتخاذ الإجراءات الملموسة بشأن نزع السلاح النووي كان لهما دورهما في التطورات التي حصلت مؤخرا في منطقة جنوب آسيا. واستجابات الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والرأي العام لهذا التطور دللت على الرغبة العالمية في قيام عالم خال من الأسلحة النووية، وهذا هدف يستحق أن

يلقى استجابة مؤاتية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن الأسلحة النووية لا تخدم أي غرض اليوم سوى العداء وتوليد التوتر والصراع. إنها تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين. ولا تزال تحول دون بناء الثقة الحقيقية الضرورية لإصلاح العلاقات الدولية وتعزيز التعاون. وينبغي ألا نسمح للتفاؤل الذي ولدته التطورات الواعدة في سنوات التسعينات بأن يحل الشك محله في مطلع القرن الجديد. فتهديد الأسلحة النووية ينبغي إزالته نهائيا.

والأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عبرت عن إرادتها بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي من خلال الاتفاق على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي أعقاب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، توقعت تلك الأطراف أن يبادلها الآخرون بمرونة مماثلة من خلال الاتفاق على أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة تعنى بنزع السلاح النووي. وتحقيقا لهذا الغرض قدمت مقترحات عديدة، إلا أن تلك المقترحات لم تلق بعد الاستجابة المناسبة. ويؤكد وفدي من جديد على رغبته، وكأولوية قصوى، في أن تبدأ اللجنة المخصصة المعنية بنزع السلاح النووي مفاوضات متعددة الأطراف في ١٩٩٩ بشأن برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية نهائيا ضمن إطار زمني محدد، يشمل اتفاقية للأسلحة النووية.

وتولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة للطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار وللتنفيذ الكامل لجميع أحكامها، كركيزة لنظام عدم الانتشار. وريثما يتم إبرام اتفاقية لنزع السلاح النووي، يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتثل لهذه المعاهدة. وعملية الاستعراض المعزز التي أنشأها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ يجب أن تؤدي دورا حاسما في هذا الصدد. وفي هذا السياق، اقترح وفدي إنشاء لجنة دائمة مفتوحة تعمل فيما بين الدورات لمتابعة التوصيات المتعلقة بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار، يتم الاتفاق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة سنة ٢٠٠٠. ويحدونا خالص الأمل في أن يحظى هذا المقترح، الذي تبناه مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، بتأييد جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في اللجنة الأولى.

قرر مؤتمر نزع السلاح في دورته في عام ١٩٩٨ إنشاء لجنة مخصصة لوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. ودأبت جمهورية إيران الإسلامية على تأييد البدء في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كخطوة أولى في برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي. ومن ثم قررنا السير قدما لاتخاذ قرار على أساس البيان الرئاسي وبيان مجموعة الـ ٢١، وعلى أساس فهمنا بأن عمل اللجنة المخصصة سوف يستلهم أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونحن نرى أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يشجع على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي أن يقلل احتمالات استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأن يحول دون التطوير النوعي للأسلحة النووية.

ووفدي يرحب بالبيانات الصادرة مؤخرا عن الهند وباكستان والتي تشير إلى أن البلدين يتحركان قدما نحو التقيد بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ووفقا للمادة الرابعة عشرة من هذه المعاهدة ينبغي أن يعقد مؤتمر للنظر في حالة تصديق الدول المدرجة في المعاهدة. ولضمان عالمية المعاهدة ينبغي أن يتم توقيت المؤتمر بحيث يكفل أوسع مشاركة ممكنة فيه. ونأمل أن يبدأ نفاذ الاتفاقية قبل عقد ذلك المؤتمر. وتعتزم حكومتي، من جانبها، أن تعجل بعملية التصديق وأن تقدم وثائق التصديق في أقرب وقت ممكن. ومع مراعاة أن أي قرار يتخذه المؤتمر سيؤثر تأثيرا بالغا على مصالح الدول المشار إليها في المادة الرابعة عشرة من الاتفاقية، فإننا نرى أن مشاركة الدول الكاملة في المؤتمر عنصر حتمي.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في شتى أنحاء العالم يشكل إجراء هاما لبناء الثقة ولنزع السلاح ويعزز الأمن الإقليمي والعالمي معا. وقد انعكس هذا في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وفي مبادئ وغايات عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي التي حددها مؤتمر استعراض

وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ١٩٩٥، وفي كثير من وثائق الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

وتؤكد التطورات الأخيرة مجددا أهمية إيلاء اهتمام جاد لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوة نحو نزع السلاح النووي الشامل، لا سيما في الأقاليم الحساسة كالشرق الأوسط. وإن برامج إسرائيل النووية السرية، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار، تظل تشكل تهديدا وشيكا لسلام المنطقة وأمنها. وثمة حقيقة مؤكدة هي أن أي نهج انتقائي تجاه عدم انتشار الأسلحة النووية سيترك آثارا مأساوية. ومن هنا ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس كل ضغط على إسرائيل كي تتخلى فورا عن برامجها النووية، وتنضم إلى معاهدة عدم الانتشار دون أي شروط مسبقة، وتخضع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أصدرت جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي بيانا مشتركا في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويحث هذا البيان المشترك جميع الأطراف المعنية مباشرة على أن تنظر بجدية في التدابير العملية والعاجلة اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ذي الصلة. وعلى الدول النووية الأخرى أن تفعل الشيء نفسه وأن تمارس ضغطا على إسرائيل كي توقف تعريض سلام وأمن المنطقة والسلم والأمن الدوليين للخطر، وذلك عن طريق المطالبة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن تتمكن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح من أن تقدم إسهاما بالغ الأهمية في تحقيق هذه الغاية، بتقديمها التوصيات والمبادئ التوجيهية الملموسة في هذا الصدد إلى الجمعية العامة. وقد دعا اجتماع القمة الأخير الذي عقدته حركة عدم الانحياز في دوربان بجنوب أفريقيا، إلى إنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثنائية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، كي تنظر في حالة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، في عام ١٩٩٥، وأن ترفع توصيات مقترحة بشأنه. ويمكن أن يوفر هذا الاقتراح إطارا مناسبا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إننا نرحب بزيادة عدد الدول التي انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ليصل إلى ١١٧ دولة. بيد أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ مبادرات جادة لتحقيق العالمية لهذه الاتفاقية البالغة الأهمية. كما أن من دواعي القلق أن تبقى قضايا هامة كثيرة بلا حل، بما فيها المادتان العاشرة والحادية عشرة، بعد مضي عام على بدء نفاذ الاتفاقية. ويظل جزء من المفاهيم الأساسية للاتفاقية يتمثل في وسائل التحقق المعقدة والشاملة المقترنة بأحكام مراقبة التجارة الحرة في المواد الكيميائية فيما بين الدول الأعضاء. والواقع أن إبرام الاتفاقية لم يتم إلا بعد أن أدرجت التزامات في نص الاتفاقية وكذلك في البيان الرسمي الصادر عن المجموعة الاسترالية في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ بأن الدول الأطراف سترفع القيود المفروضة على نقل المعدات والمواد والتكنولوجيا التي لا تحظرها الاتفاقية. وفي غضون ذلك وبينما تظل نظم مراقبة الصادرات المتوازية تعمل في غير صالح تنمية الأطراف النامية في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، تأتي تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتفيد أن المواد الكيميائية المدرجة في الجدولين ٢ و ٣ من الاتفاقية لا تزال تصدر إلى الدول غير الأطراف في الاتفاقية. وهذه قضية يتعين حلها بطريقة مرضية إذا أريد للاتفاقية أن تنجح.

وينطبق الشيء نفسه على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والبروتوكول الملحق بها الذي هو قيد النظر. ففي الاجتماع الوزاري غير الرسمي المعقود هنا في نيويورك والذي اتخذت حكومة استراليا زمام مبادرة عقده أكد وزير الخارجية كمال خرازي تأييد جمهورية إيران الإسلامية الكامل لتعزيز نظام التحقق الوارد في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ولتسريع المفاوضات بشأن البروتوكول. وأود أن أضيف أن المناقشات الدائرة بشأن وضع نظام للتحقق سوف تنجح بالتأكيد إذا اقترنت بالتزام أكيد بحرية تدفق المواد والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة في الأغراض السلمية بين الدول الأعضاء، وهذا تعهد له تأثير مباشر على تنمية البلدان النامية في ميدان العلوم المتصلة بالصحة. وهذه التأكيدات ضرورية لمكافأة الدول التي تنضم إلى البروتوكول وللتمييز الواضح بين من يطالبون بصك عالمي

ومن يفضلون الابتعاد ببرامجهم الوطنية المثيرة أحيانا للتساؤلات. ولسوف نمتنع عن تكرار قصة معاهدة عدم الانتشار.

إن التهريب والتداول غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكلان تهديدا خطيرا للسكان عموما وللأمن الوطني والإقليمي أيضا. كما يسهمان في زعزعة استقرار الدول. وهذه مشكلة معقدة تستحق المواجهة بأسلوب جاد من البلدان فرادى ومن المجتمع الدولي. ومما يبعث على التشجيع أن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسائر النشطاء في المجتمع الدولي قد عبأوا كل مواردهم لمعالجة هذه القضية. أما في منطقتنا فالحالة في أفغانستان خير مثال. إن ما نشهده اليوم من المذابح الشنيعة والاضطهاد العرقي والديني بشكل منهجي ما هو إلا من نتائج وجود الأسلحة الصغيرة في أيدي المجرمين والإرهابيين ومهربي المخدرات. وحكومتي، بوصفها عضوا عاملا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، تؤيد أي مبادرة من الأمم المتحدة والبلدان فرادى ترمي إلى معالجة هذه القضية.

لا يسعني أن أنهي كلمتي دون الإشادة باشتراك المنظمات غير الحكومية في شؤون نزع السلاح باعتباره تطورا مبشرا بالخير. فالمنظمات غير الحكومية تؤدي دورا حفازا في الترويج لثقافة السلام وتعزيز السلم والأمن الدوليين. إن مساهماتها القيمة، ولا سيما في ميدان القضاء على الأسلحة النووية، مصدر ارتياح لنا وتستحق التقدير.

ومن حُسن الطالع أن إدارة شؤون نزع السلاح، المُعاد إنشاؤها، تمكنت، تحت القيادة القديرة لوكيل الأمين العام دانابالا، من توطيد التعاون البناء بين الإدارة والمنظمات غير الحكومية. ونحن نرى أن المشاركة الفعالة من المنظمات غير الحكومية في الجهود الجماعية لأعضاء الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح يمكن أن تجعل هدف الحفاظ على السلام والأمن أقرب منالا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس ليتكلم بالنيابة عن رئيس هيئة نزع السلاح.

السيد سيشو (بيلاروس) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة الحارة لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى. كما نعرب عن أحر تهانئنا لأعضاء مكتب اللجنة الآخرين. ووفدنا واثق بأن اللجنة بقيادتكم الحكيمة وتوجيهاتكم الموفقة سوف تنجح في معالجة التحديات المدرجة في جدول أعمالها. وبوسعي أن أؤكد لكم تأييدنا وتعاوننا.

وبالنيابة عن الرئيس الحالي لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، النائب الأول لوزير خارجية جمهورية بيلاروس، السيد مارتينوف، يشرفني أن أعرض عليكم تقرير الهيئة عن دورتها في عام ١٩٩٨، الوارد في الوثيقة A/53/42. وكالعادة المتبعة في السنوات السابقة، يتألف التقرير من أربعة فصول ومرفق، ويتضمن نتائج المناقشات التي دارت بشأن مختلف بنود نزع السلاح المدرجة في جدول أعمال الدورة الموضوعية في عام ١٩٩٨. وتشمل الفصول الثلاثة الأولى المقدمة والجزء التنظيمي وقائمة الوثائق. أما الفصل الرابع فيحتوي على الاستنتاجات والتوصيات، بينما يبين المرفق تقارير الهيئات الفرعية التي توضح على النحو الواجب حالة المناقشات التي أنجزتها الهيئة في هذا العام.

لقد نظمت هيئة نزع السلاح دورتها في عام ١٩٩٨ وفقا للولاية المحددة في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، فضلا عن المبادئ التوجيهية التي حددها برنامج الإصلاح المعنون "سبل ووسائل تعزيز أداء هيئة نزع السلاح" والتي اعتمدتها الهيئة بالإجماع في عام ١٩٩٠. وجدير بالإشارة أن الهيئة قررت في دورتها التنظيمية، عملا ببرنامج الإصلاح، أن تدرج ثلاثة بنود موضوعية في جدول أعمالها هي: إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية؛ والدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح؛ ومبادئ توجيهية تتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية والحد منها ونزع السلاح، مع التشديد بوجه خاص على توطيد السلام في إطار قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون. وقد أنشئت ثلاثة أفرقة عاملة لتناول هذه البنود من جدول الأعمال. وفضلا عن هذا، أنشأت الهيئة

لجنة جامعة لمعالجة قضية وضع الأولويات لعمل هيئة نزع السلاح وترشيده وتبسيطه، وفقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء. وكان البندان ٣ و ٥ في العام الثاني من المناقشة، كما أن البند الخاص بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح يتعين الانتهاء منه في هذا العام.

وقد أثبتت مناقشة البند ٣ من جدول الأعمال بجلاء أن قرار إدراج قضية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جدول أعمال هيئة نزع السلاح جاء في وقت مناسب تماما، وكما حدث في السنوات السابقة فإن التقارب في المواقف بشأن العناصر المختلفة لإنشاء تلك المناطق كان ملحوظا بجلاء. إلا أن الاختلافات المتبقية تمتد جذورها إلى اعتبارات الأمن القومي للدول الأعضاء. ونتيجة لهذا، لم تطغ على المناقشة مواقف التحالفات الإقليمية والجماعية، ولم تشكل إلا المواقف الوطنية المحض أساس نهج المشاركين إزاء القضية برمتها. ولئن كان الفريق قد نظر في أربعة عناصر - نبذة عامة، والمقاصد والغايات، والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية، وطريق التقدم - فإن النظر المتعمق في الفصل الخاص بالمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية أجّل إلى الدورة الموضوعية في عام ١٩٩٩. وكشفت المناقشات في الفريق العامل الأول عن تنامي التأييد العالمي لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأصبحت هذه المناطق يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها إسهام في المناخ الدولي العام الذي يصبح فيه تحقيق نزع السلاح العام والكامل أمرا ممكنا عمليا بصورة أكبر من ذي قبل. ولم يطُل النقاش حول كون تلك المناطق، على أساس الشفافية وحرية تبادل المعلومات، ستعزز زيادة التفاهم بين الدول المتجاورة وتشجع التعاون فيما بينها وتدعم السلم والأمن الدوليين والاستقرار الإقليمي. كذلك تم الاتفاق على أن نطاق جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية حاليا ومستقبلا يتضمن عناصر مشتركة ينبغي أن يتم التركيز عليها في العام المقبل.

وكانت مداولات الفريق العامل الثاني بشأن مسألة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الجزء ذا الأهمية الخاصة دون شك من دورة هذا العام. ونتيجة المفاوضات، إذا قيست بالخلفية التي اتسمت بتوقعات كبيرة، كانت تعيسة جدا، لأن الفريق لم يتمكن من اختتام البند بالتوصل إلى توافق آراء بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة بسبب موقف بعض الوفود الخاص. وكما يدرك الممثلون، حدث انقسام الآراء فيما يتعلق بمسائل أساسية مثل استمرار وجاهة ودور الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى في البيئة الراهنة لنزع السلاح والأولويات بالنسبة للعقود المتبقية وما وراءها. وينبغي ذكر أن دولا أبدت مرونة وكانت مستعدة للعمل على التوصل إلى اتفاق واعتماد ورقة الرئيس غير الرسمية أساسا لحل وسط. وبتقدم المناقشات، ضاقت إلى حد ما فجوة الخلافات في مواقف مجموعات الدول. وللأسف، لم يتسن سد الفجوة القائمة بين تلك المواقف بصورة تامة. وبالرغم من هذه النكسة الواضحة، لا يزال يسود تفاؤل واقعي بأنه قد يمكن، بالإبقاء على الموضوع مطروحا، وعن طريق الجهود المستمرة وإبداء حُسن النية، اختتام المفاوضات بنجاح، مع الأمل بأن يتم ذلك في الدورة الحالية للجمعية العامة.

وفي الفريق العامل الثالث المعني بالأسلحة التقليدية، تقرر أن تكون ورقة الرئيس لعام ١٩٩٧ أساسا للمداولات. واتفقت الوفود أيضا على أن المسألة الأساسية هي وضع مبادئ توجيهية لتدابير عملية نزع السلاح في فترة ما بعد الصراع رغبة في تعزيز السلام. وشعرت وفود عديدة أيضا بأن أنماط أخرى من تدابير نزع السلاح التقليدي، مثل الوقف الاختياري للأسلحة على الصعيد الإقليمي، والسجلات الإقليمية للأسلحة ومدونات السلوك لنقل الأسلحة، من شأنها أن تساعد في تعزيز الاستقرار. ونتيجة لذلك، استُغرق الجانب الأكبر من وقت الفريق في وضع قائمة تدابير عملية لنزع السلاح. إلا أن محاولة الرئيس عرض صياغة من شأنها أن تضع التدابير في السياق الأكبر لتقريره لم تقبلها بعض البلدان التي رأت أن التنويه باتفاقات سلام كان خارج ولاية الفريق. وبالتالي، ضم الرئيس نسخته من المبادئ التوجيهية التي لم يتعرض محتواها لمناقشة كبيرة أو لم يناقش على الإطلاق.

وفي هذا الصدد، يود الرئيس الحالي لهيئة نزع السلاح أن يبدي ملاحظة شخصية. إن الفريق العامل سيواجه مهمة ثقيلة في ١٩٩٩ من أجل الاتفاق على المبادئ التوجيهية واعتمادها في ثلاثة أسابيع فقط. وبالتالي، سيكون من المرغوب فيه أن يجري الرئيس المقبل للفريق العامل مشاورات مكثفة ويُعد سلفا مشروع

نص، قبل الدورة المقبلة، ليتسنى للفريق اختتام عمله في ١٩٩٩ دون تأخير.

وبالنسبة لتبسيط عمل هيئة نزع السلاح بغية إصلاحها، نوقشت هذه المسألة في اللجنة الجامعة، كما تولاها الرئيس في مشاوراته غير الرسمية المكثفة. وانعكست نتيجة تلك المداولات في التقرير النهائي للهيئة باعتبارها نص الرئيس. كما اعتُرف أيضا بأن ذلك النص يمكن أن يكون أساسا لمداولات أخرى. وفي هذا الشأن، شجعت الوفود الرئيس تشجيعا قويا على مواصلة جهوده، وبالتالي، على مواصلة جولة مكثفة من المشاورات غير الرسمية قبل إصدار الدورة المستأنفة للجنة الأولى نصا بتوافق الآراء، اعتمدته اللجنة والجمعية العامة باعتباره المقرر ٤٩٢/٥٢. وهكذا، فإن ولاية الجمعية العامة، وفقا لقرارها ١٢/٥٢ باء لاستعراض عمل الهيئة بغرض إصلاحها، جرى الوفاء بها، وستنفذ مجموعة التدابير التي اتفق عليها اعتبارا من عام ٢٠٠٠.

أخيرا، بالنيابة عن رئيس هيئة نزع السلاح، أود أن أعرب عن الامتنان لجميع الوفود لتفهمها وتأييدها. كما ينبغي الإعراب عن الامتنان الخاص لأعضاء مكتب الهيئة، وعلى وجه الخصوص لنواب الرئيس الثمانية، والمقرر، السيد فايس سكراسيتش ممثل كرواتيا، ولرؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة - وهم، السيد ميغويل أغويري دي كارسير ممثل اسبانيا، والسيد سوجادنان بارنوهادينينغرات ممثل إندونيسيا، والسفير ماتيا مولومبا سيماكولا كيوانوكا ممثل أوغندا - لعملهم الشاق ولنهجهم المجدد الخلاق للمهام التي أوكلتها الهيئة إليهم. ويود رئيس هيئة نزع السلاح أيضا أن يعرب عن امتنانه لوكيل الأمين العام جين يونغجيان مدير إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات؛ ووكيل الأمين العام دانابالا مدير إدارة شؤون نزع السلاح، وللعاملين معهما لمساعدتهم القيِّمة، ولأمين هيئة نزع السلاح، السيد تيمور ألاسانيا ولزملائه العاملين كأمناء لأفرقتهم العاملة. ويعرب عن تقديره الخالص لجميع موظفي الأمانة العامة الآخرين الذين ساعدوا الهيئة في أداء مهمتها.

بهـــذه الملاحظـــات، أود أن أقدم التقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة لنـــزع السلاح، كما ورد في الوثيقة A/53/42.

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة. إننا نعلم أننا في أيد ممتازة، وبوسعكم أن تعتمدوا على تأييد وفد نيوزيلندا التام.

لقد حفل هذا العام على جميع الجبهات تقريبا بأحداث هامة وإن لم تكن كلها ميمونة. وبالنسبة لنا، نحن الذين علـَّقنا آمالا كبيرة على عدم الانتشار ونزع السلاح، كانت النتائج مختلطة. فمرة أخرى هذا العام، كانت هناك أخبار طيبة وأخبار سيئة. وكانت هناك تطورات إيجابية عديدة نشيد بها. فهناك الانضمام المتزايد إلى تدابير الضمانات المعززة المنشأة بمقتضى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي ستزيد من صعوبة ممارسة نشاط تطوير أسلحة نووية غير مشروع دون رصد. ونيوزيلندا كان من دواعي سرورها أن توقّع على البروتوكول الإضافي منذ ثلاثة أسابيع.

والانضمام الآخذ في الاتساع إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل مصدر ارتياح هائل لنيوزيلندا. ونحن نشعر بالارتياح لأن دولتين حائزتين للأسلحة النووية هما الآن من بين ٢١ دولة مصدقة على المعاهدة. والتشريع المنفذ لتصديق نيوزيلندا اجتاز القراءة الثانية في البرلمان وحظي بتأييد كبير. ونحن في سبيل التصديق قبل نهاية العام.

ويسرنا أن اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد جاهزة الآن للدخول إلى حيز النفاذ، ونحن عازمون على مواصلة المشاركة في ضمان الوفاء بأهدافها وبعالميتها. والتشريع الخاص بتصديق نيوزيلندا على هذه المعاهدة الجديدة الهامة معروض الآن على البرلمان.

لقد وقع حدث ممتاز دون شك بالاتفاق في مؤتمر نزع السلاح على بدء مفاوضات موضوعية لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية. وهذه الخطوة طال انتظارها كثيرا، ولكنها مع هذا تلقى الترحيب. ونحن نعتبر من الأساسي أن يعيد مؤتمر نزع السلاح إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بالمواد الانشطارية بأقرب وقت ممكن في أوائل العام المقبل حتى يمكن إجراء المفاوضات المناسبة.

إن تصميم معاهدة بشأن المواد الانشطارية ذات قدرة على التصدي لحتميات عدم الانتشار ونزع السلاح المتصلة بالمواد الانشطارية لن يكون مهمة هينة. فهو يتطلب شيئا من التفكير الخلاق والإرادة السياسية. وسيكون من بين مهامنا كفالة أن تتمتع الضوابط التي تتقرر بثقة دولية. فيجب أن تكون المعاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف في مداها، ويتعين أن توفر آلية تحقق بتكاليف مناسبة. ويجب أن يكون هدفها تطبيق قواعد دولية جديدة ذات مصداقية، يكون بإمكانها تأكيد الثقة في مناطق التوتر وتعزيز عملية القضاء على الأسلحة النووية نهائيا.

وواضح أن القضية المثيرة للخلاف والمتعلقة بالمخزونات يتعين أن تبحث بطريقة مناسبة. فنحن من الواقعية بما يكفي لأن نقدر أن معالجة مسألة الإنتاج والمخزونات قد لا تكون ممكنة في صك واحد. وربما احتاج الأمر إلى صك بعد آخر. ولكن سوف يتعين علينا، عاجلا أو آجلا، أن نسعى إلى معالجة مسألة المخزونات، إذا أردنا أن يصبح فرض حظر شامل على المواد الانشطارية تدبيرا دائما من تدابير نزع السلاح.

ومن دواعي سرورنا أن المؤتمر استطاع أن يجري مناقشات مكثفة بشأن القضايا النووية. ولكن هناك أولوية عاجلة أخرى في العام القادم هي البت في مسألة إنشاء هيئة فرعية ملائمة لمعالجة نزع السلاح النووي. ونحن ببساطة لا نقبل بأن يعجز مؤتمر نزع السلاح عن الدخول في مداولات بشأن القضايا النووية؛ ولا هو بالأمر الذي يستحق المصداقية في ضوء التزاماتنا الدولية الجماعية.

ولقد كانت المشاورات المكثفة نقطة بداية ولكنها لا تفي بما يرام. ونظل على اعتقادنا بأن للمؤتمر دورا شرعيا في بحث الخطوات التي يمكن أن تتخذ بشكل مفيد لتأكيد عملية "ستارت". ولا بد أن يكون من الممكن أن تنشأ آلية لا تقوض هذه العملية. ويمكن أن يكون الهدف، بل يجب أن يكون الهدف استكمال تلك الجهود بإسباغ القيمة عليها. وينبغي البت عاجلا في هذه المسألة وإلا فقد يزحف الإحباط والانقسام بطيئا إلى عمل المؤتمر.

ومن دواعي سرورنا أيضا ثبوت إمكانية اتخاذ قرار بشأن برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح بعد فترة من عدم النشاط وعدم اتخاذ القرار في العام السابق. وقد تفوق المؤتمر عندما خرج ببرنامج طموح للقضايا الموضوعية وللإصلاح. ولكن بإلقاء نظرة على التطورات بعد حدوثها ربما يمكن القول إن القائمة كانت طموحة جدا، بالنظر إلى الوقت المحدود المتاح للمؤتمر في أي سنة من سنوات مناقشاته ومفاوضاته. وربما بدأ التركيز في العام القادم على سلسلة أصغر من القضايا ذات الأولوية. ومع هذا فقد جاء القرار بخصوص العمل مهما، وهو يثبت عمليا أن هذه الهيئة الهامة لا تزال قادرة على دفع البرنامج العالمي لنزع السلاح قدما.

ونحن نرى أن على المؤتمر أن يبت في مطلع العام القادم في مسألة زيادة عدد أعضائه حسبما أوصى بذلك المنسق الخاص. وهذا عمل لم يكتمل ضمن ما يجب أن يكون عملية جارية لإضفاء الطابع العالمي على مؤتمر نزع السلاح. ولسوف تواصل نيوزيلندا ضغطها للتوصل إلى هذه النتيجة.

كما أن إصلاح أساليب العمل في المؤتمر تخلف بالقدر نفسه. وينبغي ألا يصبح ذلك واحدا من الشواغل أو البدائل للعمل الموضوعي، بل ينبغي أن يبدي المؤتمر قدرا من الريادة في الطريقة التي يعمل بها. ونرى أن من الخطل الاعتقاد بأن العمل الذي لا يكتمل في عام ما لا يمكن القيام به تلقائيا في بداية العام التالي.

ومن غير المقبول لدينا أيضا أن يعجز المؤتمر، كما يتضح من تقريره السنوي المعروض علينا، عن التعامل الواقعي مع تطور حاسم في عام ١٩٩٨ له أهميته المباشرة والعاجلة. فالتجارب النووية في جنوب آسيا في مطلع هذا العام كانت محور مناقشة مكثفة في المؤتمر، وبناء على طلب استراليا ونيوزيلندا، عقد المؤتمر في ٢ حزيران/يونيه جلسة عامة كرست لبحث الآثار الدولية المترتبة على تلك التجارب. ومع هذا لم يتمكن المؤتمر من إدراج إشارة واقعية إلى تلك الجلسة الخاصة في تقريره السنوي، ولا إلى أن ٤٨ عضوا من أعضائه ومراقبيه أصدروا بيانا مشتركا يدين التجارب. وكانت تلك السابقة إحدى الحجج المقدمة لشرح هذا الفشل،

وهـــي حجـة نرفضها. إذ ينبغي أن تكون السابقة تدبيرا، لا تعويذة.

إن المفاوضات المتعلقة ببروتوكول للتحقق خاص بالأسلحة البيولوجية تتقدم بخطى وئيدة، لكن التقدم فيها ظل أبطأ مما ينبغي. وقد كانت المبادرة الاسترالية بعقد اجتماع وزاري في الشهر الماضي في نيويورك طريقة بناءة وخلاقة تضيف الزخم السياسي إلى هذه المفاوضات الدقيقة. وقد أعرب وزير خارجيتنا، الرايت أونرابل، دون ماكينون عن سروره للعمل رئيسا للاجتماع الوزاري نيابة عن زميله الاسترالي.

لقد استغرق تصميم آلية للتحقق ربع قرن تقريبا منذ بدء نفاذ الاتفاقية الأصلية لحظر الأسلحة البيولوجية. وذلك الرقم القياسي ليس لامعا. إننا بحاجة إلى زيادة العمل في هذه المفاوضات، ونرجو من أعماقنا أن يتم الفراغ من وضع البروتوكول قبل نهاية العام المقبل. ونحن ملتزمون بذلك الهدف. ويجب أن تكون غايتنا ردع ودرء انتهاكات الاتفاقية وضمان الامتثال لها. وسيتعين علينا أن نراعي الشواغل المشروعة لقطاع الصناعة في هذه العملية. ولا بد من الوفاء بجميع جوانب الولاية التفاوضية. وتقدر نيوزيلندا أن بعض الدول الأطراف التي تخضع نفسها لالتزامات اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية بحسن نية قد تفتقر إلى الوسائل العلمية والتقنية اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات دون مساعدة. وتوحي الدلائل بأن هذه المشاكل لا تأتي دائما من نقص الإرادة السياسية، بل من نقص المعرفة بما يجب عمله. وينبغي أن تأخذ المفاوضات هذا في الاعتبار.

وللأسف أن كشف حساب نزع السلاح لم يكن في هذا العام طيبا من كل نواحيه. فقد انسلخ عام آخر دون تصديق الاتحاد الروسي على "ستارت الثانية". ونحن نعتبر عملية "ستارت" عملية هامة إلى أقصى حد. كما نرحب بالتعهدات الصادرة بالتقدم في عملية "ستارت الثالثة" ونرجو أن تدور المفاوضات بشأنها دونما تأخير.

إن التصديقات على البروتوكـــولات الملحقـــة بمعاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية تظل منقوصة. والتصدي لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة قضية ذات أولوية. وقد برز توافق في الآراء بشأن الآثار البليغة لتراكمات هذه الأسلحة بصورة مفرطة ومزعزعة للاستقرار، ونحن نرحب بالمبادرات الجديدة التي ترمي إلى التصدي لهذه المشكلة الملحة. وسيلزم للتصدي للمشكلة اتباع نهج كلي، على النحو الذي حددته جنوب أفريقيا في اللجنة في أوائل هذا الأسبوع. ويلزم اتخاذ إجراء على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونحن نوافق أيضا على أن الطريق أمامنا سوف يتطلب عملا مضاعفا يشمل اتخاذ خطوات تعزيزية على نحو متبادل.

بيد أن الأخبار السيئة بصورة غير عادية التي أذيعت هذا العام تمثلت في التهديد الذي يتعرض له نظام عدم الانتشار. فقد تلقى النظام ضربة قوية بقرار الهند وباكستان إجراء تجارب نووية في أيار/مايو. ولم يكن من الممكن التوفيق إطلاقا بين تلك التجارب وادعاءات البلدين بأنهما ملتزمان بنزع السلاح النووي. كذلك فإننا لن نقبل الحجة التي طرحت آنذاك بأن التجارب تم القيام بها بسبب عدم إحراز التقدم في نزع السلاح النووي. هذه حجة لتبرير الموقف ولا يمكن لأحد قبولها. إن التجارب تم القيام بها سعيا إلى تحقيق المصالح الوطنية واعتقادا بأنها ستعزز الأمن. ولسوء الحظ أن هذا لم يتحقق. والنهج الذي يبدو أن الهند وباكستان قد قطعتا العزم على انتهاجه في أيار/مايو ينتمي إلى عصور ولت.

والإشارات المقدمة مؤخرا في الجمعية العامة والمتصلة بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويـــة تعطي بعض التشجيع ولكننا نبحث عن الأفعال لا الأقوال عندمـــا يتصل الأمر بالمعايير الدولية وعدم الانتشار. إننا نحث الهند وباكستان على إيقاف برامجهما لتطوير الأسلحة النووية والاحجام عن التسلح بأسلحة نووية والاحجام عن وزع الأسلحة النووية وإيقاف تطوير القذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية وإيقاف أي إنتاج للمواد الانشطارية. ونحثهما على التوقيع والتصديق دونما إبطاء ودونما شروط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولتين غير حائزتين على الأسلحة النووية.

وشأننا شأن العديد من الوفود الأخرى نشعر بخيبة الأمل إزاء النتائج المتواضعة التي حققتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي اجتمعت في جنيف هذا العام. والاختلافات بشأن كيفية مواجهة مسألة

الشرق الأوسط في إطار عدم الانتشار مؤسفة للغاية. والمسائل السياسية والتوقعات والتصورات المتباينة التي يمكن بل ينبغي لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار أن تقدمها كانت أيضا عناصر في فشل اجتماع جنيف.

إن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار ربما تواجه مشاكل. ولو لم يكن ذلك بسبب الخلافات على قضية الشرق الأوسط فإن الانقسامات على كيفية تناول عملية الاستعراض لمسألة نزع السلاح النووي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة مماثلة. وهناك سؤال يطرح الآن عما إذا كانت القرارات التي اتخذت في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ يجري التقليل من قيمتها أم أنها لم تعد ملزمة. وإن تفسيرات الحد الأدنى لعملية الاستعراض لعام ١٩٩٥ لن يكون من شأنها سوى إرجاعنا إلى الوراء وليس المضي بنا إلى الأمام. ونيوزيلندا ستواصل العمل مع الآخرين لضمان نجاح عملية الاستعراض.

لقد رحبنا بزيادة الشفافية التي أبدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في اجتماع اللجنة التحضيرية في شهر نيسان/أبريل، ولكن تولد لدى البعض انطباع بأنها قدمت على أساس إما أن تقبل كلها أو تترك كلها. والاختلافات في تصور طبيعة ونطاق عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار يجب حلها إذا أريد للعملية أن تؤدي إلى تنفيذ النتائج التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٩٥.

وينبغي إيجاد طريق وسط للوفاء بالالتزامات المتبادلة لنزع السلاح من جهة ومقتضيات عدم الانتشار من جهة أخرى. ولن يمكن تحقيق أي منها دون الأخرى.

إن معاهدة عدم الانتشار أساسية جدا. ولا بد أن يكون أحد المقتضيات ضمان عدم خنق التطلعات المشروعة لأعضائها. بيد أن نيوزيلندا ترفض تماما الإيحاء بشكل أو بآخر بأن معاهدة عدم الانتشار قد فقدت قيمتها. فهي ضرورية ولا غني عنها كما كانت عند وضعها. ولا يمكننا أن نقبل أي إيحاء بأن من الضروري إعادة النظر فيها، وإننا نرفض ذلك رفضا تاما.

لا يمكن التراجع عن هدف نزع السلاح الكامل، بما في ذلك إزالة الأسلحة النووية. ولهذا انضمت نيوزيلندا إلى أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك في تقديم مشروع قرار جديد بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة. وقد فعلنا ذلك لأننا نعتقد أن هناك حاجة إلى إعطاء قوة دفع جديدة لعملية نزع السلاح النووي. ومشروع القرار هذا يعبر عن وجهات نظر لجنة كانبرا والعديد من الأفراد والحكومات الأخرى الذين فكروا مليا في كيفية إحراز التقدم. ونحن لا ندعي بأن مشروع قرارنا جدول أعمال جديد، فهو ليس كذلك. وهو ليس جدول أعمال خفيا أيضا. ما نطرحه في هذه اللجنة هو مجرد العناصر المطلوبة لوضع خطة عمل جديدة وبرنامج عمل جديد لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

إن مناقشة مسائل نزع السلاح النووي جنحت منذ فترة طويلة إلى اتخاذ مواقف متطرفة. وهذا جعل من السهل جدا على البعض تجاهل المسألة لصعوبة تناولها، وجعل من المريح للبعض صرف النظر عن الدعوات إلى العمل على أساس أنها مبالغ فيها أو خلافية أو يستحيل تناولها. وهذه حالة ينطبق فيها القول بأن الكامل عدو الحسن. ومشروع القرار يدعو إلى تنفيذ بعض التدابير العملية التي يمكن اتخاذها الآن أو في المستقبل القريب. ويدعو إلى اتباع نهج خطوة خطوة. وهو واقعي. ويدعو إلى اتخاذ خطوات متعاضدة. ولا يحيد عن الأطر الزمنية المحددة سلفا كما لا يحاول أن يضع مواعيد زمنية نهائية. ولا يدعو إلى اتفاقيات تنطوي على قبول كل شيء أو رفض كل شيء. ومشروع القرار يسعى إلى دفع المناقشة في اتجاه جديد محسوب يمكن فيه تحقيق الثقة والمشاركة المثمرة والنتائج المثمرة. وهذا الأسلوب قد لا يكون مريحا للعمل، ولكنه لا يقصد إثارة الخلافات أيضا. هدفنا هو ضمان أوسع تأييد ممكن لاستطلاع سبل المضي قدما بشكل جماعي بناء. ومشروع القرار مسعى جماعي نأمل أن يكون كل أعضاء الأمم المتحدة على استعداد للدخول فيه.

السيد ميدين (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الذين أعربوا عن التهنئة لكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

ونحن على ثقة بأنكم، بفضل خبرتكم الطويلة، ستتمكنون من توجيهنا إلى تحقيق نتائج ناجحة في دورة هذا العام. كما نهنئ سائر أعضاء المكتب. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أننا سندعم عمل اللجنة دعما كاملا.

إن انهيار عالم القطبية الثنائية جلب بيئة تتسم بعدم اليقين والثغرات الاستراتيجية والاستقطاب الجديد، وكل هذا أدى إلى سباق تسلح جديد. ومع ذلك أحرز تقدم في مختلف جوانب تحديد التسلح ونزع السلاح، خاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل. وقد شعر المجتمع الدولي ببعض التفاؤل بسبب الدعم المتزايد والمستمر من جانب أعضاء المنظمة. ونحن نرحب بمبادرات المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وسنواصل دعمها. وما فتئت الأمم المتحدة ووكالاتها تلعب دورا مفيدا في تمهيد السبيل لزيادة التعاون الدولي. وهذا جانب هام جدا في تقوية وتوطيد المبادئ المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

ونرحب أيضا بإنشاء مؤتمر نزع السلاح لجنتين مخصصتين إحداهما للتفاوض على ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة على أسلحة نووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، والثانية للتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونأمل أن تمهد هاتان اللجنتان الطريق أمام تحقيق نتائج ناجحة وذلك بالتوصل إلى ترتيبات محددة ثابتة ملزمة قانونا.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى بقاع العالم إجراء إيجابي من أجل تحقيق هدفنا الأسمى المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. كما نرحب بالمقترحات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أوروبا وآسيا الوسطى. وإنشاء هذه المناطق سيعزز الاستقرار الإقليمي والدولي. وأن صدور الإعلان المشترك المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية - الحاجة إلى جدول أعمال جديد"، من جانب وزراء خارجية ثماني دول تطور هام جدير بالاهتمام.

منذ عقود عديدة ما فتئت بلدان العالم، باستثناء قلة قليلة، تعترف بأن الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة تدخل في فئة أسلحة الدمار الشامل. صحيح أن قدرتها على التدمير والقتل ليست مماثلة لقدرة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. لكن معظمنا وقّعوا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي على اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد. وهذا حدث بارز في مجال نزع السلاح يهدف إلى حظر استخدام هذا النوع من الأسلحة.

إضافة إلى ذلك، بذل المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة جهودا جبارة للتصدي لعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة. ورغم أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير، لابد لنا أن نواصل دعم هذه الجهود الحميدة والعمل معا لمعالجة هذه المشكلة. ونعتقد أن أفضل طريقة لمعالجة المشكلة يمكن أن تكون ببناء توافق آراء عالمي بشأن رصد عمليات النقل هذه وتحديدها على سبيل المثال، وبشأن ارتباطها بالاتجار بالسلع المهربة الأخرى.

وفي جهودنا الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام في العالم واجهتنا عقبات عديدة؛ إلا أننا، بتعاون الدول الأعضاء، نتغلب عليها تدريجيا. ولا يزال الطريق أمامنا يزخر بهذه العقبات، القديم منها والجديد. وتستمر المفاوضات لاحتواء هذه المشاكل ومعالجتها، ولوضع اتفاقيات ذات صلة، حسب الاقتضاء.

إننا عندما نقترب من الألفية الجديدة ينبغي لنا أن نركز على أعمالنا بقدر أكبر. إذ لن يتسنى تحقيق السلام في العالم إلا بالتزام الدول الأعضاء بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية لنزع السلاح. وإذا أوفينا بهذه الالتزامات، سنبلغ بالتأكيد هدفنا المتمثل في عالم خال من آفة أسلحة الدمار الشامل في الألفية المقبلة.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. إن خبرتكم ومهاراتكم المشهود بها، إضافة إلى تفاني الأعضاء الآخرين في مكتب اللجنة وموظفي الأمانة العامة، تمثل جميعها ضمانات بأننا سنحقق النجاح في هذه الدورة المعقدة.

إن إنشاء نظام أمني فعال بوصفه عنصرا من عناصر التنمية المتجانسة للشعوب يجب أن يقوم على القيم المشتركة. والعالم المترابط يقتضي من جميع أعضاء المجتمع الدولي الاشتراك في الأغراض والمبادئ المكرسة في الميثاق ومراعاتها حقا. وتؤيد الأرجنتين الزيادة الجارية في الأنشطة المكرسة للدبلوماسية الوقائية ودور مجلس الأمن في ذلك الصدد. وتواصل الأرجنتين تقديم مساهمتها المعتادة من الموارد البشرية والمالية إلى عمليات حفظ السلام.

ونحن إذ نواجه الألفية الجديدة، يجب أن نجعل القضاء على أسلحة الدمار الشامل بندا ذا أولوية في جدول أعمالنا. ولحسن الحظ أننا لا نبدأ من الصفر. فالمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعدد المتزايد من الدول التي صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وقرار إنشاء آلية تحقق لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وقرار مؤتمر نزع السلاح البدء في مفاوضات بشأن معاهدة للوقف الفوري لإنتاج المواد الانشطارية جميعها علامات مبشرة بالخير. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أذكر أن الكونغرس الأرجنتيني وافق في ٢٣ أيلول/ سبتمبر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأننا سنشرع قريبا في إجراءات المصادقة عليها.

إن هذا التقدم كله أمر طيب وجيد، ولكن لا يزال يتعين على جميع الدول أن تقلع عن الخيار النووي. ولا بد لها أن تعطي ضمانات لا لبس فيها بأن قدراتها النووية ستستخدم للأغراض السلمية حصرا. وكما ذكر وزير الخارجية غويدو دي تيا في الجمعية العامة قبل أسابيع قليلة، كانت الأرجنتين أول بلد يختار سلوك طريق ضبط النفس في أوائل هذا العقد بعد أن حقق قدرة إنتاج وقود نووي.

أما فيما يتعلق بالبيانات التي أدلت بها سلطات الهند وباكستان في الجمعية العامة إزاء نيتها اتخاذ الخطوات اللازمة للانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فتأمل الأرجنتين أن يحدث ذلك في وقت قريب وأن يتم تماشيا مع أحكام قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨).

إن الأرجنتين ترقب عن كثب الحالة في العراق في أعقاب تعليق عمليات التفتيش التي تقوم بها اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن نناشد العراق أن يبدي روحا بناءة بإعادة علاقاته مع الأمم المتحدة وفقا لأحكام مذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام في شباط/فبراير الماضي وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتفيد التقارير التي وردت مؤخرا عن اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن هناك ما يدعو إلى التفاؤل فيما يتعلق بتطور هذه الحالة.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، يبقى الشيء الأهم اقتراب موعد دخول اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ. وقد بدأت الأرجنتين الإجراءات الداخلية المؤدية إلى الموافقة على ذلك الصك، ونأمل أن نتمكن من التصديق عليها في موعد قريب جدا.

إن الحالة الدولية الراهنة تجعل من الممكن - بل ومن الضروري - تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا للنظم الأساسية لكل منها ووفقا للفصل الثامن من الميثاق. ونحن في القارة الأمريكية، بعد التقدم الهام المحرز في العقد الماضي في مجال حقوق الإنسان والتكامل الاقتصادي، نقوم الآن بإنشاء نظام أمني يقوم على منع الصراعات والتعاون وبناء الثقة. وقد دعت الأرجنتين الحكومات الأخرى في المنطقة إلى المشاركة في حوار إقليمي بشأن مسائل محددة مثل بناء الثقة المتبادل وتعزيز شفافية المعلومات عن الميزانيات والنفقات العسكرية وتعزيز المزيد من التعاون في ميداني الدفاع والأمن الدولي. وقد ضُمن العديد من هذه الأفكار في إعلان سان سلفادور الصادر في شهر شباط/فبراير ١٩٩٨. والمؤتمران الإقليميان المعنيان بتدابير بناء الثقة والأمن والمعقودان في سانتياغو، شيلي، في عام ١٩٩٦، وفي سان سلفادور في عام ١٩٩٨، يمثلان إسهاما هاما في تحديث الحوار وتعميقه في نصف الكرة الغربي الذي نعيش فيه. ويعزز المؤتمران التعاون بين البلدان الأمريكية للتصدي للمشاكل الأمنية المشتركة. وفي آخر دورة للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت في كاراكاس في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أعربنا مجددا عن ولاية المنظمة المتمثلة في تحديث مؤسساتها ذات الصلة بالأمن.

واتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها، والتي دعمتها الأرجنتين منذ إنشائها، ينظرها الكونغرس الوطني الآن بغرض الموافقة عليها. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، تعهد رؤساء بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بالإضافة إلى بوليفيا وشيلي، بالمصادقة على الاتفاقية وبإحراز تقدم في وضع آلية وحيدة لتسجيل مشتري وبائعي الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، وهي مهمة أوكلت إلى وزراء الشؤون الداخلية في كل بلد.

وفي هذه السنة، دعت الأرجنتين إلى أن تعتمد بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، إضافة إلى بوليفيا وشيلي، إعلانا سياسيا يعين الإقليم بوصفه منطقة سلام، وهو ما اعتمد رسميا في مؤتمر قمة أوشوايا في شهر تموز/يوليه الماضي في تييرا ديل فويغو، في الأرجنتين. والإعلان له أهمية كبيرة. فهو يعرب عن الرغبة المشتركة في مواصلة السير قدما على طريق التعاون في المسائل المتصلة بالأمن. واتفقت البلدان الستة أيضا على جعل منطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، إضافة إلى بوليفيا وشيلي، منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتلك صفة ستمد في نهاية المطاف لتشمل منطقة نصف الكرة الغربي بأسرها. واتفقت تلك البلدان أيضا على إنشاء نظام مشترك ومنهجية موحدة لجمع البيانات من أجل إدراجها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، إضافة إلى المعلومات عن النفقات العسكرية.

وأخيرا، وافقت بلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي على دعم عمل اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والمعنية بالأمن في نصف الكرة الغربي وتعزيز التعاون بين أعضائها في مجال قصر استخدام الطاقة الذرية وتكنولوجيا الفضاء على الأغراض السلمية.

ولايزال عدد من البنود في جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي قيد النظر. وتهيئة مناخ مختلف تقتضي الالتزام التام، والمشاركة العملية، والإرادة السياسية والشجاعة من جانب المجتمع الدولي بأسره إذا أردنا اتخاذ القرارات اللازمة.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن واثقون من أن معرفتكم الممتازة وخبرتكم الطويلة ومهاراتكم الدبلوماسية الرائعة ستضمن النتيجة المثمرة والناجحة لعمل اللجنة الأولى في هذه الدورة للجمعية العامة. ونتوجه بالتهانئ أيضا إلى بقية مسؤولي اللجنة المنتخبين. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل وتعاونه خلال عمل اللجنة.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على بيانه الشامل الذي أدلى به في أول يوم من المناقشة العامة في اللجنة.

إننا إذ نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين، حيث يواجَه المجتمع الدولي بضرورة التصدي لعدد من التحديات العالمية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين على نحو خطير، يجب أن نكثف جهودنا لتحقيق المزيد من التقدم الجوهري في عملية نزع السلاح النووي، بما يقربنا من تحقيق هدفنا الأسمى المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وينبغي أن نلاحظ أن عددا من الإنجازات قد تحقق حتى الآن. فقد أسفرت جهودنا عن اعتماد وثائق دولية هامة مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد وغير ذلك من الوثائق.

ولكن من دواعي الأسف، على الرغم من كل تلك الإنجازات، لا نستطيع أن نقول إننا نجحنا بالكامل في جهودنا الرامية إلى جعل عالمنا مكانا آمنا بصورة تامة للعيش فيه. والحقيقة أن حالة العالم تظل حتى الآن، بعد مضي قرابة عقد من انتهاء الحرب الباردة، قابلة للتفجر. إذ لا تزال الصراعات القائمة على الأسس العرقية أو الدينية أو الثقافية تنشب في العديد من أرجاء المعمورة، مودية بالأرواح البريئة ومدمرة الممتلكات الثمينة، بينما لم يعرف سباق الإنفاق العسكري حدودا.

وخلال السنوات القليلة الماضية، مع تمديد معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب، انصب الكثير من الاهتمام الدولي على عمليات عدم الانتشار ونزع السلاح المتعددة الأطراف. وكان الطابع العالمي ولا يزال من الأهداف الأساسية لذلك الجهد. بل إن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واعتماد معاهدة عدم الانتشار كانا معلمين بارزين في عملية نزع السلاح.

فقد كانا تكملتين وتوسعتين لمجموعة قوانين تحديد الأسلحة ونزع السلاح الدولي. وهما ينطويان على قيمة رمزية عالية فيما يتعلق بالالتزامات المحددة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة على السواء بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وبلدي، أوزبكستان، من بين أول البلدان التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل وصادقت عليها. وفي بلدنا تعتبر تلك الوثيقة خطوة هامة نحو تنفيذ مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وكذلك أداة فعالة لنزع السلاح النووي من شأنها أن تقربنا من بلوغ هدفنا النهائي. وترحب أوزبكستان بأن ١٥٠ بلدا قد وقعت على المعاهدة وأن ٢١ بلدا صادقت عليها. وفي ذات الوقت، تهيب حكومة بلدي بجميع الدول الأخرى التي لم توقع بعد على المعاهدة ولم تصادق عليها أن تفعل ذلك، وخاصة الدول الـ ٤٤ التي تلزم مصادقاتها لجعل المعاهدة تدخل حيز النفاذ.

وفي هذه الأثناء، وبينما يسعى العالم نحو نزع السلاح الكامل، أجريت تجارب نووية جديدة. وجمهورية أوزبكستان تعرب عن قلقها العميق إزاء الحالة الراهنة في منطقة جنوب آسيا. فالاختبارات النووية التي أجرتها الهند وباكستان ألحقت ضررا أساسيا بالاستقرار في المنطقة ووضعت عملية نزع السلاح النووي برمتها تحت تهديد خطير.

وأود أن أكرر التأكيد على موقف حكومتي بشأن هذه المسألة: إننا ندين بشدة تلك الأعمال، ونناشد كلا البلدين أن يمتنعا عن إجراء المزيد من التجارب النووية ونهيب بهما أن يوقعا على معاهدة الحظر الشامل دون شروط. وترحب حكومتي بالبيانات الصادرة عن قادة تينك الدولتين في الشهر الماضي في الجمعية العامة، والتي أعربوا فيها عن عزمهم على إعلان وقف اختياري لإجراء التجارب. ويحدونا الأمل في أن يدعم البلدان تلك التصريحات بأعمال ملموسة.

وتدعم حكومتي القرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس من هذه السنة بالبدء في إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتلك المعاهدة تمثل نقطة انطلاق نحو تحقيق هدف حكومة أوزبكستان المنشود منذ أمد طويل والذي توليه أولوية عالية. ونحن واثقون من أن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية خطوة هامة ومنطقية في عملية عدم الانتشار النووي الدولي ونزع السلاح، وينبغي أن تكون الخطوة التالية بعد إبرام معاهدة الحظر الشامل. وأود أن أؤكد للجنة دعم حكومتي القوي لعملية المحافظة على نظام نزع السلاح النووي وزيادة تعزيزه.

وبالإضافة إلى عالمية نزع السلاح النووي، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن عوامل انعدام الأمن على الصعيد الإقليمي يمكن أن تصبح عقبات كبرى أمام عدم الانتشار ونزع السلاح وأنها، في الواقع، من ضمن الأسباب الرئيسية لانتشار الأسلحة وسباقات التسلح. ولذا تدعو الحاجة إلى أن يعالج المجتمع الدولي الأبعاد الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين الدول في المنطقة وأخذ خصائص المناطق في الاعتبار إسهام هام في عدم الانتشار ونزع السلاح، وفوق كل شيء، في الأمن الدولي.

ولئن كانت بعض الجهود الدولية تعتمد على التعاون الدولي الواسع، فإن الاتجاه في السنوات الأخيرة نحو إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل دليلا على أهمية المبادرات الإقليمية في الدفع قُدما بقضية عدم الانتشار العالمي ونزع السلاح النووي. وتغطي هذه المناطق الآن نصف الكرة الجنوبي بأكمله تقريبا، بالإضافة إلى انتاركتيكا، وقاع البحار والفضاء الخارجي. كذلك يؤيد وفدي تطوير مفاهيم جديدة للدول التي يجعل موقعها الجغرافي من الصعب عليها الانضمام إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حاليا والمحتملة. وفي هذا الصدد، نود الإعراب عن التقدير لمنغوليا على مبادرتها الرامية إلى تشجيع الاعتراف بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية المكونة من دولة لوحدها.

ويسرني أن أشير إلى أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى قد ضمنت مكانها الحقيقي بها في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح. والفكرة التي استهلتها بلدان المنطقة لقيت ترحيبا حارا من لدن المجتمع الدولي. وانضمت أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورحبت بتمديد

المعاهدة إلى أجل غير مسمى، في ١٩٩٥. وأعتقد أن الوفود تعرف، من جملة أمور أخرى، بأنه، وفقا لأحكام معاهدة عدم الانتشار، لا سيما المادة السابعة منها والفقرات من ٥ إلى ٧ من مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، أعرب زعماء دول آسيا الوسطى الخمس، في إعلان ألماتي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، عن رأيهم الإجماعي بضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ودعوا الدول إلى تأييد الفكرة. وتم التأكيد مجددا على إرادة دول المنطقة في البيان الذي أصدره وزراء خارجية الدول الخمس في المنطقة، والذي اعتمد في طشقند في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وأود أن أشير مع الارتياح إلى اعتماد الجمعية العامة القرار ٣٨/٥٢ قاف، في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا"، حيث دعت فيه الجمعية العامة جميع الدول إلى تأييد هذه المبادرة وطلبت إلى الأمين العام، في إطار الموارد المتاحة، أن يوفر المساعدة لدول آسيا الوسطى في إعداد شكل وعناصر المعاهدة في المستقبل.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة ذلك القرار بالإجماع شهدنا تقدما كبيرا في تحقيق هذه المبادرة. وتمشيا مع أحكام القرار، قدمت إدارة شؤون نزع السلاح إلى دول الإقليم مشورة هامة بشأن إعداد مشروع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وقد عقد فريق الخبراء الإقليمي الذي أنشئ بمساعدة مالية وتنظيمية قدمتها إدارة شؤون نزع السلاح، اجتماعين لدراسة شكل المعاهدة الإقليمية وعناصرها في المستقبل. وعملية الحوار بين بلدان آسيا الوسطى مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن عناصر المعاهدة المقبلة استمرت في الاجتماع التشاوري للخبراء المعنيين بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى الذي استضافته حكومة قيرغيزستان. ونتيجة لتلك المداولات، صاغت دول المنطقة مسودة العناصر الأساسية في المعاهدة المقبلة. ونرى أن ذلك يشكل خطوة مهمة، وحكومتي ملتزمة بالعمل البنّاء في هذا الاتجاه مع دول الإقليم الأخرى وجميع البلدان المعنية.

وكما كان الحال في الماضي، أعدت بلدان منطقتنا مشروع القرار لهذا العام بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ويحدونا خالص الأمل أن يكون بوسع الجمعية العامة تقديم تأييدها بالإجماع لمشروع القرار المقترح في هذه الدورة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايانثا ضانابالا، على مساعدتهما في عملية نزع السلاح وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. كذلك نشعر بالامتنان للمساعدة التي قدمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي قدم لنا دعما هائلا.

ثمة مصدر مثير للقلق الشديد والعاجل بالنسبة لبلدي يتمثل في أسلحة التدمير الشامل البيولوجية والكيميائية. وقد تصدى المجتمع الدولي مباشرة لمشكلة انتشار هذه الأسلحة واستعمالها. وإننا نرحب بالتطورات المستمرة التي تجري في مجالات نزع السلاح هذه. وجمهورية أوزبكستان تعتبر اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية معلمين بارزين في عملية نزع السلاح وستواصل تأييد جميع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تطوير وتعزيز هذه العملية بصورة أكبر.

وتؤكد أوزبكستان من جديد التزامها القوي بهدف تحقيق الإزالة الشاملة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، فضلا عن حظر استعمالها وإنتاجها وتخزينها ونقلها. ونرحب بافتتاح باب التوقيع في أوتاوا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ولقد شجعتنا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة اللاإنسانية هذه.

وكما ذكرت في بداية بياني، إننا نقف على عتبة ألفية جديدة هي ملك أطفالنا. ويجب علينا أن نورثهم عالما يكون آمنا تماما، وخاليا من جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل. وبغية تحقيق هذا الهدف النبيل، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بصورة إجماعية في جميع جهوده. ومن جانبنا أود أن أؤكد للجنة على أن جمهورية أوزبكستان حكومة وشعبا لن تدخر جهدا للإسهام في هذه العملية الهامة.

السيد بيلنغا إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يسرني، سيدي الرئيس، إذ أتكلم للمرة الأولى في اللجنة الأولى، أن أهنئكم على انتخابكم اللامع.

إن إنشاء منظمتنا في أعقاب الحرب العالمية الثانية انطلق من إرادة شعوب الأمم المتحدة لتحقيق حلم وتحقيق تطلع عميق وخالد، أي، القضاء على الحرب ورؤية السلام والأمن يسودان بين الأمم. وانتهاء الحرب الباردة أحيا من جديد هذا الحلم وهذا التطلع، وكان الكثيرون منا يأملون بأن تهديدات وآلام الحرب ستفسح في نهاية المطاف الطريق أمام إقامة السلام والنهوض بالتنمية.

وتلك الآمال لم تخيب تماما، لأن جهودنا أدت إلى التوقيع على عدة صكوك دولية، من بينها معاهدة عدم انتشـــار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي كانت الكاميرون من أوائل الموقعين عليها، ومعاهدة بليندابا، التي جعلت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدات إقليمية مشابهة أخرى. وبالإضافة إلى هذا، نرحب بكون مؤتمر نزع السلاح قد تمكن من إنشاء لجنة مخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، ولجنة مخصصة لإجراء دراسات تؤدي إلى التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى.

هـــذه منجزات كبيرة، ولكن يجب أن نعترف بأنها لا تزال أقل من أن تفي بتوقعاتنا فيما يتعلق بنزع السلاح العام الكامل. واحترام هذه الصكوك المختلفة وتطبيقها لم يكونا دائما متمشين مع الروح التي سادت عند وضعها واعتمادها. والواقع أن لدينا ما يبرر الشعور بالقلق. فالعديد من الصراعات تنشب باستمرار أو هي قائمة فعلا في مختلف أجزاء العالم متسببة في اشتداد سباق التسلح. والتجارب النووية التي أجريت مؤخرا في جنوب آسيا زادت حدة التوترات في تلك المنطقة ولا تزال تذكرنا بأننا لا يمكننا أن نسلم بأن عدم الانتشار أمر مفترض. وكيف لا نشعر بالقلق في وجه إنتاج بعض البلدان قذائف تسيارية طويلة المدى أو رفض آخرين تنفيذ الحظر التام للتجارب النووية وحظر إنتاج مواد إنشطارية لأغراض عسكرية، ناهيك عن الانتهاكات التي نشهدها فيما يخص مفاوضات معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) أن التهديد النووي لا يزال حقيقة واقعة، ويفرض مخاطر مخيفة على جميع الشعوب ويهدد بقاء البشرية في مجموعها. لذلك، يجب أن نقضي عليه معا، عن طريق تعهدات وأعمال يقوم بها المجتمع الدولي كله.

وبهذا الأمل، ترى الكاميرون أننا يجب أن نضاعف جهودنا لدفع جميع البلدان على التصديق على الاتفاقيات الدولية لنزع السلاح ولتعزيز إبرام اتفاقيات جديدة مجدية، وبخاصة فيما يتعلق بالمواد الانشطارية، ولتعبئة سكان العالم المدنيين أكثر من ذي قبل وراء نزع السلاح العام الكامل. وعلى هذا المنوال، تؤيد الكاميرون تأييدا قويا عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، كما اقترحت مؤخرا بلدان حركة عدم الانحياز في دربان.

لقد ذكرت التهديد النووي الذي يلقي بثقله على العالم. إلا أنني أود أيضا، مثل آخرين، أن أذكر انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها، وهي التي تزيد انعدام الأمن في مناطق عديدة من العالم، وبخاصة في أفريقيا. وتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871)، والمناقشة التي أثارها سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة يلقيان الضوء على المسألة. وفي ذلك الوقت، أشارت الكاميرون إلى الحالة في منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية حيث أصبحت الحالة غير مستقرة، بسبب الصراعات الداخلية والخارجية المختلفة. والحرب والتدفق غير المشروع للأسلحة الذي يترتب عليها خير مرتع لانعدام الأمن والجريمة المنظمة. وحتى نكافح هذه الظاهرة، من الملح أن نكبح، إن لم نستأصل، توزيع الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها في المنطقة دون الإقليمية. والكاميرون، باعتبارها عضوا في اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى، تنوي العمل بشكل نشط وفقا لهذا، جنبا إلى جنب مع الدول المعنية الأخرى. ومدى هذه الظاهرة ونتائجها الخطيرة وآثارها التي تتجاوز المنطقة دون الإقليمية وأفريقيا بأسرها تتطلب تعبئة موارد

كبيرة، ونحن نقدر الإسهام الذي تقدمه الأمم المتحدة فعلا للجنة الاستشارية الدائمة ونأمل حتى في المزيد من الدعم من المجتمع الدولي. فذلك الدعم حيوي بشكل متزايد لأن الظاهرة لم تدرس كثيرا في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب السيطرة عليها، في ضوء عدم توفر بيانات يعتمد عليها.

وفي سعينا الدائم من أجل نزع السلاح العام الكامل، نحن بحاجة إلى أن نهتم ليس فقط بعرض الأسلحة، وإنما أيضا بالطلب عليها. وفي هذا الصدد، من الأساسي أن ينضم أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء إلى البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأنواع معينة من الأسلحة التقليدية، الذي سيدخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وإلى اتفاقية أوتاوا.

إن النظر في مسألة نزع السلاح لا يمكن أن يقتصر على الإشارات إلى أثر الأسلحة على السلم والأمن الدوليين. لقد كانت البشرية تأمل في أن تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى عملية نزع سلاح أسرع من شأنها أن تعمل على تعبئة موارد إضافية تخصص للتنمية. وتلك الآمال بعيدة التحقيق. وبقاء بؤر التوتر ومناطق الصراع وانتشارها ما زالا يمتصان موارد هائلة، بما يهدد الكفاح ضد الفقر. وكما ذكر الأمين العام هنا في اللجنة، فإن سباق التسلح يشتت الموارد والقدرات بما يضر بالتنمية ولا يسهم في تحقيق السلام.

أما وقد قلت ذلك فإن مشكلة نزع السلاح الملحة ينبغي أن تظل في صلب اهتمامات المجتمع الدولي. وهذا بالطبع هدف صعب المنال لكن الكاميرون ترى أن تحقيقه ليس مستحيلا. وينبغي لنا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لكي يصبح هذا الهدف حقيقة واقعة. وهذا شرط حيوي وضروري للحفاظ على السلم والأمن اللذين تحتاجهما الشعوب لكي تعيش وتزدهر وتحقق تنميتها. ندعونا نتخذ تدبيرا الآن لتحقيق نزع السلاح العام والكامل. وهذا من مصلحتنا ومن مصلحة الأجيال المقبلة. أجل، إنها مهمة صعبة لكن كما سبق أن قيل ينبغي أن نكون متشائمين في تحاليلنا ومتفائلين في أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة للسيد ولفغانغ هوفمان، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد هوفمان (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأعضاء على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى للتكلم في اللجنة الأولى بشأن التقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إنفاذ المعاهدة.

قبل عامين بقليل اعتمدت الغالبية العظمى من الدول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكان فتح باب التوقيع على المعاهدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ حدثا بارزا في مجال الكفاح المرير من أجل حظر جميع التفجيرات النووية وتحديد الأسلحة بوجه عام. والواقع أن دولا عديدة بتوقيعها على المعاهدة في اليوم الأول أعربت عن اقتناعها بأن المعاهدة سوف تسهم في إنهاء سباق التسلح النووي وفي عملية إزالة الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من ذلك، شهد هذا العام بعض التطورات غير المتوقعة التي ذكّرتنا بقسوة بأننا لا ينبغي أن نتوانى في جهودنا من أجل وقف التفجيرات النووية. بعد التجارب التي أعلنت عنها الهند ثم باكستان، فإن رئيس اللجنة التحضيرية وأنا أيضا قمنا بإصدار بيان نعرب فيه عن القلق العميق الذي أعرب عنه الأمين العام ورئيس الجمعية العامة هنا وناشدنا جميع الأطراف المعنية في المنطقة ضبط النفس وقمنا بحث البلدين على الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء ودون شروط.

وفي الدورة السادسة للجنة التحضيرية في آب/أغسطس، أعربت الدول الموقعة عن قلقها العميق وأسفها إزاء قرار الهند وباكستان إجراء هذه التجارب وأشارت بأنها تتعارض مع هدف عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي. كما تم الإعراب عن القلق من أن تساعد هذه التجارب على إحياء سباق التسلح النووي في جنوب آسيا. وقد أهابت الوفود بالهند

وباكستان التوقيع ثم التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء ودون شروط.

هذا النداء نظر فيه محفل الجنوب الهادئ في دورته التاسعة والعشرين التي عقدت في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في آب/أغسطس الماضي وشارك فيها رؤساء دول أو حكومات ١١ بلدا وممثلون عن ٥ دول أخرى. وقام المحفل بإعادة تأكيد اعتراضه القوي على التجارب النووية وأدان التجارب التي قامت بها الهند وباكستان. وأعرب المحفل عن القلق إزاء التحدي الذي شكلته التجارب للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي وإزاء خطر سباق التسلح النووي في جنوب آسيا. وحث المحفل أعضاءه - والبلدان التي لم تفعل ذلك بعد - على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل نهاية فترة السنوات الثلاث التالية لفتح باب التوقيع على المعاهدة.

في اجتماع القمة الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في جنوب أفريقيا في الشهر الماضي واشتركت فيه ١١٣ دولة، بما في ذلك ٤٥ دولة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، اعتمد إعلان دربن للألفية الجديدة. وفي ذلك الإعلان أحيط علما بالتعقيدات الناشئة عن التجارب النووية في جنوب آسيا ونظر نظرة إيجابية إلى تعهد الأطراف المعنية في المنطقة بممارسة ضبط النفس ووقف التجارب النووية. وأخيرا في الشهر الماضي في الدورة العادية الثانية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أعربت الدول الأعضاء عن قلقها البالغ إزاء التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في شهر أيار/مايو وشجبتها بشدة. وطُلب من كل الدول التي لم تفعل ذلك أن تنضم بسرعة إلى المعاهدة دونما إبطاء ودونما شروط.

وإني أذكر هذه التطورات بوصفها تذكرة بالتهديد الذي تمثله التجارب النووية وواجبنا في احترام رغبات الـ ١٥٠ دولة الموقعة عليها التي، بتوقيعها عليها، تعهدت رسميا بحظر التجارب النووية وأعربت عن رغبتها في دخول هذا الحظر حيز النفاذ على الصعيد العالمي. ولهذا السبب أشعر بالتشجيع إزاء الوقف الطوعي الذي قررته كل من الهند وباكستان وإزاء الإعلانين اللذين صدرا مؤخرا عن رئيسَي وزراء البلدين عن اعتزام حكومتيهما التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن المعاهدة ما فتئت تكتسي طابعا عالميا على نحو متزايد بعد أن وقعت عليها ١٥٠ دولة وصدقت عليها ٢١ دولة وهذا الرقم يشمل ١٠ دول من بين الـ ٤٤ دولة المدرجة في المعاهدة لا بد من تصديقها على المعاهدة كي تدخل حيز النفاذ ودولتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية هما فرنسا والمملكة المتحدة. ورغم أن سرعة إيداع وثائق التصديق يمكن أن تتوقف على الإجراءات الوطنية الداخلية أكدت دول أعضاء عديد لي بأن عمليات التصديق تحرز تقدما دون صعوبة. لكننا نتطلع إلى زيادة عدد وثائق التصديق بقدر الإمكان لدى الاحتفال بالذكرى الثالثة لفتح باب التوقيع على المعاهدة.

ووفقا للزخم المستمر في مجال التوقيع والتصديق، تعمل اللجنة التحضيرية أيضا على تحقيق العالمية في مهمتها المتعلقة بإنشاء نظام تحقق عالمي لرصد الامتثال لحظر التجارب. وإن الاثنتي عشرة دولة غير الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب - ومن بينها باكستان - عرضت استضافة محطات الرصد أو تقديم بعض التسهيلات. والشبكة العالمية التي تتألف من ٣٢١ مرفق رصد، والتي ستصبح قادرة على الكشف عن التفجيرات النووية وتحديدها، يتعين أن تكون جاهزة للعمل عند دخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي الوقت الحالي، توجد ٦٠ محطة تقريبا تعمل على أساس طوعي تنقل البيانات المتحصلة من التكنولوجيات التكميلية الأربع - تكنولوجيا الهزات الأرضية وتكنولوجيا النويدات المشعة والتكنولوجيا دون الصوتية والتكنولوجيا الصوتية المائية - إلى مركز البيانات الدولي في فيينا. وقد فوضت اللجنة، عن طريق تبادل الرسائل، ببدء العمل في ٨٢ محطة في ٣٠ بلدا. وهكذا تم إرساء العمل الأساسي لإجراء الدراسات لتقدير مدى ملاءمة المواقع المختارة للمحطات الجديدة ووضع الخصائص التقنية لإنشائها ولشراء المعدات التي تحتاجها. لكن من أجل بناء وإجازة وتشغيل وصيانة محطات الرصد هذه نتطلع إلى إبرام اتفاقات مع الدول الموقعة في أقرب وقت ممكن بشأن هذه المنشآت.

ونحن نتوخى أن تحصل الشبكة، المقرر إقامتها والتي تضم ١٧٠ محطة رئيسية وفرعية لقياس الهزات الأرضية، على أكبر تمويل في السنتين القادمتين. وحتى

الآن أجريت أو ما تزال تجرى الدراسات بشأن ١١ موقعا، وبدأنا بشراء معدات لـ ١٢ محطة رئيسية ومحطة فرعية. وفيما يتعلق بالـ ٨٠ محطة للنويدات المشعة المزمع إنشاؤها فإن الدراسات بشأن ١٩ موقعا قد أجريت أو يجري إجراؤها وقد بدئ بشراء المعدات اللازمة لـ ١٠ مواقع. وبالنسبة لمحطات التكنولوجيا دون الصوتية المتوخاة في المعاهدة فقد أجريت أو يجري إجراء دراسات بشأن ١٩ موقعا وقد بدئ بشراء المعدات اللازمة لـ ٧ محطات. وفيما يتصل بالمحطات الصوتية المائية الإحدى عشرة أجريت أو ما زالت تجرى الدراسات بشأن أربعة مواقع وبدأنا بشراء المعدات اللازمة لمحطتين.

ومركز البيانات الدولي، الذي سيقوم بتجهيز التيار المستمر من البيانات المتولدة عن استخدام التكنولوجيات الأربع في محطة الرصد من أجل نقلها إلى الدول الموقعة، قد افتتح في فيينا في كانون الثاني/يناير. إن أول الإصدارات الأربع لبرامج التطبيقات من مركز البيانات الدولي النموذجي في أرلنغتون، في ولاية فرجينيا، سلم واختبر مبدئيا بنجاح في نيسان/أبريل. وبحلول ١٥ أيار/مايو، بدأ في مركزنا تلقي بيانات الوقت الحقيقي من المحطات التي ذكرتها باستخدام قناة الاتصال ذات السرعة الفائقة مع المركز النموذجي التي ركبت حديثا.

ورغم أن مركزنا لم يستطع أن يوفر تجهيزا وتحليلا للوقت الحقيقي خلال التجارب النووية التي أعلنتها الهند لأنه كان بصدد تركيب الإصدار الأول لبرامج التطبيقات، حصل المركز في فترة وجيزة بعد ذلك على بيانات من ٢٨ محطة أولية لرصد الهزات عن يوم ١١ أيار/مايو من أجل الحفظ والتحليل. ورغم أن المركز كان لا يزال يقوم بإجراء اختبارات على البرامج خلال التجارب التي أعلنت عنها باكستان، فقد تلقى بيانات من محطات رصد الهزات عن يومي ٢٨ و ٣٠ أيار/مايو، حيث تلقى بيانات من ٢٩ محطة عن اليوم الأول ومن ٢٣ محطة عن اليوم الثاني. وقد وفر التجهيز التلقائي لهذه البيانات معلومات تقريبية أولية معقولة عن مواقع الأحداث أبلِغت بها الدول الموقعة. وبالنظر إلى التطور المحدود للشبكة الحالية لمحطات الرصد، فإن رصد وتحليل هذه الأحداث في أيار/مايو كانا ناجحين بشكل بارز. وبالتأكيد ينبغي أن توفر لنا هذه المحطات جميعها درجة عالية من الثقة في قدرة نظام التحقق الآخذ في التطور على الكشف عن إجراء التفجيرات النووية في جميع البيئات وعلى رصد الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من ذلك، يتعين القيام بالكثير لضمان الكشف عن هذه الأحداث والتعرف عليها وتحديد مواقعها على نحو موثوق به ولتوفير رادع يمنع إجراء التجارب النووية خلسة.

وقد شهدت هذه السنة توقيع عقد مع شريك دولي لإنشاء بنية أساسية عالمية للاتصالات لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تمثل تلك البنية الأساسية أكبر بند استثمار منفرد في نظام التحقق. وعلى امتداد السنوات العشر المقبلة، ستركب شبكة عالمية متطورة من الأطراف ذات الفتحات المتناهية الصغر لكفالة النقل السريع والآمن للبيانات، حتى في أقسى الظروف الجوية، بين ٣٣٧ مرفقا من مرافق نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي والدول الموقعة. وبحلول شهر نيسان/أبريل من السنة المقبلة، ينبغي أن يتم الانتهاء من ربط ٣٠ محطة رصد مع المركز بأطباق الاتصال مع السواتل. والعمل الذي يقتضيه إنشاء هذه البنية الأساسية يمثل تحديا كبيرا لصناعة الاتصالات نسبة لتغطيته العالمية، حيث يشمل مواقع بعيدة عن بعضها مثل القارة القطبية الجنوبية وغرينلاند ومواقع نائية مثل تريستان دا كونها وجزر غلاباغوس.

وقد مدت اللجنة أيضا نطاق عملها الميداني ليشمل الدول الموقعة والبلدان المضيفة للمحطات، خاصة الـ ٥٢ بلدا التي ليست لها بعثات دائمة في فيينا. والمحادثات التي أجريناها مع الوفود في مناطق العمل والعواصم المعنية وسعت التفهم العالمي لأهمية عملنا في سياق الأولويات المحددة لكل بلد، وزادت المشاركة في اللجنة التحضيرية، وعجلت بعملية التصديق وإنشاء السلطات الوطنية. وحلقة العمل الدولية المعنية بالتعاون التي سنعقدها في الشهر المقبل ستتيح فرصة أخرى لإقناع البلدان بفوائد الانضمام إلى المعاهدة. ونحن نقوم بتجهيز زهاء ٩٠ بلدا بأحدث التكنولوجيا وندفع تكاليف تشغيل محطات هذه البلدان وندرب العاملين عليها.

أما فيما يتعلق بالتدريب، فقد عقدت حلقات عمل إقليمية معنية بنظام الرصد الدولي في هذه السنة في اليابان وكازاخستان. وبرنامج التدريب التقني الأول

لمشغلي محطات الرصد سيبدأ يوم الاثنين المقبل في فيينا. وعقب ذلك، سيخضع المشاركون لتدريب متعمق في مرافق في الأرجنتين والنرويج والولايات المتحدة. وسيبدأ مركز البيانات الدولي في فيينا برنامجه التدريبي الأول في الشهر القادم، حيث سيدوم مدة ستة أشهر.

وقد بدأ العمل أيضا في وضع الأسس لعمليات التفتيش الميدانية التي تنص عليها المعاهدة في الحالات التي يرى فيها المجلس التنفيذي أن هناك ضرورة للمزيد من التوضيح لحدث غامض. ويجري وضع دليل تشغيلي، فضلا عن قائمة بالمعدات الأساسية لأغراض الاختبار والتدريب. وستنظم في الشهر المقبل حلقة عمل ثالثة معنية بعمليات التفتيش، وستنظم الدورة التدريبية الاستهلالية الأولى في شهر كانون الأول/ديسمبر هذا.

إن اللجنة، بوصفها وافدا جديدا يقوم على الأسس نفسها التي تقوم عليها منظمات أخرى أقدم في النظام الموحد، تعي باستمرار الضرورة الراهنة للحفاظ على الفعالية من حيث التكلفة والكفاءة في السعي لتحقيق أهداف الغد المتمثلة في العالمية. وحاليا، يعمل لدينا ١٥٥ موظفا من ٥٥ دولة موقعة. ويتوقع أن تتضمن ميزانية عام ١٩٩٩، ٢٣٦ وظيفة. وفيما يتعلق بمشاركة الدول الموقعة في عملنا، هناك الآن زهاء ٤٠٠ خبير من ٤٣ بلدا يستخدمون مرافق البريد الإلكتروني والفاكس للمشاركة في المناقشات بشأن مسائل التحقق من أوطانهم. وهذا الشكل المبتكر المتمثل في الأمانة التقنية المؤقتة زاد السرعة التي يمكن بها صياغة المسائل وإعلانها ومن ثم نقلها إلى اللجنة للنظر فيها. وثمة صفحة استقبال آمنة ثانية على الشبكة العالمية يجري إعدادها للتمكن من توزيع الوثائق المتعلقة بالمسائل المالية والإدارية إلكترونيا حالما تكتمل بصيغتها النهائية.

ونحن نتعلم من الخبرة التي اكتسبتها منظمات أخرى يوجد مقرها في مركز فيينا الدولي. وقد قام فريق استشاري مشترك ببحث إمكانيات التداوب بين منظمتنا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يسر بالفعل عملنا بعدة أساليب. وفي العام الماضي، وفرت لنا الوكالة خدمات مالية حتى تمكنا من تولي هذه المهمة بأنفسنا. وقد اعتمدنا أيضا هيكل ميزانية الوكالة وقمنا بصياغة قواعدنا المالية على أساس قواعد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي اتبعت بدورها عن كثب قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كذلك ساعدتنا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال المشتريات حتى نبدأ عملنا، ولكن بعد أن اتضح لنا الآن أن الاعتماد على المصادر الخارجية ليس أمرا فعالا دائما من حيث التكلفة، نحن نقوم ببناء هياكلنا الخاصة بغية تولي أمر هذه المهام الإدارية الأساسية بأنفسنا، معتمدين على دعم دولنا الموقعة.

وهدفنا ببساطة هو الحفاظ على نفقاتنا الإدارية دون الأرقام المستهدفة في الإصلاح الإداري للأمم المتحدة والقيام بعدة مهام بتكلفة أقل من التكلفة السائدة في المنظمات الدولية الأخرى. وقد أقرت دولنا الموقعة بجهودنا المبذولة لبلوغ هذا الهدف بمشاركتها النشطة في اجتماعاتنا وباستعدادها لدعم عملنا ماليا. وفي الوقت الحاضر، فإن معدل تحصيل المساهمات المقدرة لعام ١٩٩٧ يتجاوز ٩٦ في المائة، وهو يتجاوز ٦٣ في المائة من مساهمات عام ١٩٩٨، حيث يزيد بزهاء ١٠ في المائة عما كان عليه في هذا الوقت من السنة الماضية.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ستجتمع اللجنة، حيث من المأمول أن تتفق على ميزانية لعام ١٩٩٩. ولدينا خياران: إما أن نختار ميزانية عالية تمكنا من إكمال نظام التحقق في فترة زمنية قصيرة أو أن نعتمد خطة استثمار أكثر تواضعا تمكن من النمو الثابت وتكون مزودة بخطة احتياطية لإجراء زيادة كبيرة إذا حدث الدخول في حيز النفاذ سريعا كما نتمنى جميعا. وعلى أية حال، بوسعنا الاطمئنان إلى أنه سيكون لدينا نظام تحقق جيد لمعاهدة جيدة.

وفي الختام، أود أن أكرر مناشدتي لجميع الدول أن تشارك في مساعينا وأن تواصل المساهمة في الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتحضير بغية تنفيذ هذا الاتفاق الهام لتحديد الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد كيم سام جونغ (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أود ممارسة حق الرد لأعقب

على التعليقات التي أدلى بها ممثل كوريا الجنوبية في جلسة الأمس.

أولا، اسمحوا لي بأن أتطرق للموضوع المتعلق باتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد أكد ممثل كوريا الجنوبية على أنه ينبغي لنا الالتزام باتفاق الضمانات بغض النظر عن الاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وهذا التأكيد ناشئ عن الجهل بالعلاقة المشتركة بين الاتفاق الإطاري واتفاق الضمانات. ففي عام ١٩٩٣ أعلنا عن انسحابنا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأن اتفاق الضمانات قد أسيء استخدامه لممارسة الضغوط السياسية والعسكرية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي وقت لاحق من عام ١٩٩٤ اعتُمد الاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية والولايات المتحدة، وعلقنا بصفة مؤقتة تنفيذ انسحابنا المعلن من معاهدة عدم الانتشار بشرط أن ينفذ الاتفاق الإطاري. ولذا فإن مسألة تنفيذ اتفاق الضمانات لن تحل إلا عندما ينفذ الاتفاق الإطاري.

إن هذين الاتفاقين مرتبطان ببعضهما بصورة لا تنفصم. والأمر المهم فيما يتعلق بالاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة هو أنه يعبر عن مصالح الطرفين بعناية كبيرة. وتبعا لذلك، فإنه ليس من المعقول المطالبة من منطلق المصلحة الفردية بتنفيذ اتفاق الضمانات دون أي اعتبار لتنفيذ الاتفاق الإطاري. وإذا ما خرق الاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية والولايات المتحدة، ليس لدينا خيار غير تنفيذ قرارنا بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. وننصح ممثل كوريا الجنوبية بأن يفهم على الوجه الصحيح العلاقة بين الاتفاقين.

وفيما يتعلق بموضوع إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، فإنه لا يمكن أن يتحقق ما لم تُزل التهديدات النووية ضد الشمال والمظلة النووية الموفرة للجنوب. وهذا الأمر واضح جدا بحيث لا يحتاج مني إلى المزيد من التبيان.

ثانيا، دعوني أنتقل إلى موضوع المواجهة السياسية والعسكرية. فقد تكلم ممثل كوريا الجنوبية وكأن بلده مهتم بإزالة المواجهة السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة الكورية وبذل الجهود لتحقيق ذلك. وهذا بمثابة العكس في التمييز بين الأبيض والأسود. إن كوريا الجنوبية تصخب عن التعايش بين الشمال والجنوب، ولكنها لا تأتي بمقترح يقوم على التعايش. وهي لو رغبت حقا في التعايش بين الشمال والجنوب، لردت إيجابيا على اقتراحنا بالتوحيد على أساس كونفدرالي، ومضمونه الأساسي هو إعادة توحيد البلد على أساس التعايش بين الشمال والجنوب. وهي بدلا من ذلك، تحاول وضع مسألة إعادة التوحيد جانبا لتحل في المستقبل البعيد، بغية إخفاء مقصدها الحقيقي وهو إعادة التوحيد على أساس نظامها هي. وليس ذلك فحسب، بل هي تتوسل إلى الولايات المتحدة واليابان للتعاون والتآزر بغية أن تكسب في المواجهة مع الشمال. وادعاؤها للمصالحة بين الشمال والجنوب و"سياسة الشمس الساطعة" هي أيضا لنفس الغرض.

وعلى الصعيد العسكري كذلك، تستجدي كوريا الجنوبية لإقامة تحالف مع الولايات المتحدة ووضع قوات أمريكية على نحو دائم، وتعارض بشدة إبرام اتفاق للسلام بين جمهورية كوريا الشعبية والولايات المتحدة، وهو شرط أساسي لإزالة المواجهة العسكرية. والواقع أن الأطراف التي لديها الآن قوات مسلحة في شبه الجزيرة الكورية هي شمال وجنوب كوريا والولايات المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، إذا ما أريد إزالة المواجهة العسكرية، ينبغي إنشاء آليات أمنية بين الأطراف الثلاثة. وفي الوقت الراهن، تم بالفعل إبرام اتفاق بعدم الاعتداء بين شمال وجنوب كوريا، وتوجد معاهدة للدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. ولكن ليس هناك ترتيب أمني بين جمهورية كوريا الشعبية والولايات المتحدة. ولملء هذا الفراغ ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية والولايات المتحدة أن يبرما اتفاقا للسلام.

إن جميع هذه الحقائق تدل على أن الكوريين الجنوبيين ما برحوا يسعون إلى الإبقاء بصورة تامة على هدفهم النهائي، الذي حددوه خلال عهد الحرب الباردة. ولكن إذا كان هناك أي تغيير الآن، فإنه ليس سوى تغيير تكتيكي. ولذا فإني أحثهم على أن يُقبلوا بنية صادقة ومخلصة، لإزالة المواجهة السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة الكورية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، ستتاح لوفدي فرصة مناسبة ليتقدم إليكم بتهانئه على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

لقد استمعت بعناية شديدة خلال الأيام القليلة الماضية إلى مختلف البيانات المتعلقة بالتجارب النووية في جنوب آسيا. وإن وفدي يقدر مشاعر القلق التي أعرب عنها العديد من الوفود، على الرغم من أننا لا نشاطرها تقييماتها بالكامل. وستتاح لنا الفرصة لشرح موقفنا مرة أخرى بشيء من التفصيل في بياننا العام.

وقد طلبت الكلمة لأنه وردت هنا بعض التعليقات والبيانات التي يبدو أنها تؤكد على أن باكستان بررت إجراء تجاربها بناء على حقيقة مؤداها أنه لم يكن هناك تقدم في نزع السلاح النووي. وهذا ليس صحيحا. فقد أعلنا أننا اضطررنا إلى إجراء التجارب لأن جارتنا أجرت تجارب، وهذه كانت ضرورة أمنية. وقطعا أن تلك البلدان الأعضاء في الحلف العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي ستدرك تماما هذه الاضطرارات، لأن الأسلحة النووية، كما يعلن بيان المنظمة، يقصد منها إزالة أي شك لدى المعتدي إزاء العواقب التي تترتب على العدوان. وإننا نواجه اضطرارات مماثلة، وتجاربنا تبررها تلك الاضطرارات، وليست بسبب عدم نزع السلاح النووي.

ثانيا، استمعت هنا إلى بعض البيانات التي تشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس وزراء بلدي في الجمعية العامة. وفي الواقع، قال زميلي ممثل نيوزيلندا صباح اليوم "إننا لا نكتفي بالأقوال، وإنما نريد الأفعال." ولن أتطرق إلى ما ينطوي عليه هذا الموقف من عجرفة، ولكني أود أن أبلغ اللجنة بأن العبارات التي تكلم بها رئيس وزراء بلدي كانت نتيجة مشاورات هامة ورفيعة المستوى جدا أجريت مع قادة مهمين. وهي لم تصدر دون اكتراث ولم تصدر جزافا. إنها حددت بوضوح الشروط التي تستطيع باكستان بموجبها أن تنضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وفي المقام الأول منها، رفع الإكراه، والتقدم صوب حل النزاعات الأساسية وعدم الابتزاز المالي أو السياسي. وأضيف أيضا بأننا لن نرد على الابتزاز اللفظي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.